مجلة معهد الإمام الشاطبي

تعقّبات شُرّاح الشَّاطبيَّة عليها

في ترتيب الأبيات وتراجمها في المقدمة وأبواب الأصول

دراسة وصفية تحليلية

إعداد

د. هشام بن سليمان بن محمد الزريري

الأستاذ المساعد بقسم القراءات –كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية – جامعة جدة

- من مواليد عام ١٣٩٩هـ بمدينة جدة.
- تخرج في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى عام ١٤٢١هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم القراءات في كلية القرآن والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة عام ١٤٢٧هـ بأطروحته: "**البيان في الجمع بين القصيدة والعنوان لابن صفوان الأندلسي: دراسةً وتحقيقًا**"، كما نال شهادة الدكتوراه منه عام ١٤٣٣هـ بأطروحته: "**حل الرموز ومحل الكنوز في القراءات السبع لابن الفصيح: دراسةً وتحقيقًا وشرحًا**".
- من أعماله المنشورة: "**اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان: دراسةً وتحقيقًا وتعليقًا**".
- البريد الشبكي : h1399z@gmail.com

الملخص

فكرة هذا البحث في جمع ما أشار إليه شراح الشاطبية من تعقبات تتعلق بترتيب أبياتها وتراجمها، مع دراسة ذلك دراسة تحليلية تتضمن بيان مدى وجه مناسبتها، والوقوف على حسن ورودها، والحكم عليها من خلال إيراد إجابات العلماء، ومن أهداف البحث: لفت الأنظار إلى أهمية المراجعات العلمية، والتعقبات النقدية، وبيان وجه الصواب فيها، وفي هذا إثراء لثقافة الباحث ومعلوماته.

وقد اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد يتضمن معنى التعقبات، وتعريفاً بالشاطبي ومنظومته، ثم دراسة تلك التعقبات في عشرة مباحث اقتصرت فيها على المقدمة وأبواب الأصول فقط، مستخدماً المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية الخاصة بالموضوع، ثم مستعيناً بالمنهج التحليلي النقدي مراعياً ما يقتضيه البحث العلمي، وختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها، ومنها أهمية معرفة ودراسة تلك التعقبات على الشاطبية خصوصاً ما كان باعثها مراعاة ترتيب التراجم والأبيات والأبواب، وهو ما اقتصر عليه هذا البحث، ومنها أن التعقبات المتعلقة بالترتيب والتنسيق والتقديم والتأخير داخلة في باب التحسينات، واستكمال مقاصد النظم، وبيان الأولى، وليس في واحدٍ منها إشارة إلى وجود خطأ، أو وقوع خلل.

الكلمات المفتاحية: القراءات – الشاطبية – تعقبات – ترتيب الأبيات.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن رحمة للعالمين، ومناراً للسالكين، وحجة على العباد أجمعين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فإن مما دأب عليه المؤلفون، وجرت عليه عادتهم أنهم ينظرون إلى مصنفات من سبقهم بشيء من الشرح والبيان، والاستدراك والتعقيب، والاختصار والترتيب، وكلما كان الكتاب أكثر قيمة، وأظهر مكانة كلما زادت العناية به، ومن تلك الكتب التي حظيت بمزيد عناية، ووافر اهتمام القصيدة اللامية الموسومة بـ حرز الأماني ووجه التهاني للإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى، فلقد تلقاها العلماء في سائر الأعصار والأمصار بالقبول، واعتنوا بها أيّما اعتناء، ولا عجب إذ هي الكتاب الذي يُعتمد عليه، والسِّفر الذي يُرجع إليه في تلقي القراءات وقراءتها، وتعلمها وإقرائها.

وقد تجلت عناية العلماء بهذه القصيدة ومحبتهم لها بأن تناولوها بجميع أنواع التآليف، وتطرقوا إليها بكل أشكال التصانيف، فقام جمع من العلماء بشرحها، وحل رموزها، وكشف أسرارها، ومحاكاتها، ووضع حواش عليها، وتحرير طرقها، ومقارنتها بغيرها من الكتب، وزيادات عليها، وتكميلات لها.

هذا وإن مما توجه إليه نظر شراح القصيد العناية بضبط الأبيات وتعديلها، واقتراحٍ بتغيير ترتيبها؛ حرصاً منهم على تمام المقصود من مباني هذا النظم، وبيان الأولى، وإيضاح الأكمل في نمط رفيع من الأدب وحسن الخطاب، آخذين في الاعتبار إذن الشاطبي وسماحه لمثل هذا العمل، وهو واقع عنده في محل الرضى والقبول إذ يقول:

٧٨- وَإِنْ كَانَ خَرْقٌ فَادّرِكْهُ بِفَضْلَةٍ مِنَ الْحِلْمِ وَلْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مِقْوَلاَ

قال الإمام أبو شامة (ت:٦٦٥هـ): «وقد امتثل شيخنا أبو الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ[١] أدبه في ذلك، فنبه على مواضع سنذكرها في موضعها إن شاء الله تعالى، وحذوت حذوه في ذلك في مواضع ستراها، وذلك مساعدة له فيما فعله لله، وإعانة له على تقريب هذا العلم على الناس، ولله الحمد»[٢].

ومن ذلك ما أشار إليه الإمام أبو شامة رَحِمَهُ اللَّهُ تنبيهاً على قول الشاطبي عند ذكر مسألة ﴿كِنَٰنِيَهَ﴾ و﴿رِدۡءٗا﴾ في باب النقل:

٢٣٤- وَنَقْلُ رِدًا عَنْ نَافِعٍ وَكِتَابِيهْ بِالاسْكَانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقَبُّلاَ

«لو أتى بهذا البيت قبل مسألة ﴿عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾؛ لكان أحسن؛ ليتصل مذهب نافع بكماله يتلو بعضه بعضاً».[٣]

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث في جمع ما أشار إليه جهابذة القراء من شراح القصيدة من تعقبات واقتراحات تتعلق بتقديم بيت أو تأخيره، أو إعادة تنسيقه وترتيبه، مع دراسة ذلك دراسة تتضمن بيان مدى وجه مناسبتها، والوقوف على حسن ورودها، والكشف عن موقع التمام والكمال فيها.

أهمية الموضوع:

١. الأهمية الكبيرة لمنظومة الشاطبية في القراءات، وسعة انتشارها، وكثرة دارسيها.

٢. لفت الأنظار إلى أهمية المراجعات العلمية، والتعقبات النقدية، وبيان وجه الصواب فيها، وفي هذا إثراء لثقافة الباحث ومعلوماته.

(١) يعني به الإمام السخاوي تلميذ الإمام الشاطبي.

(٢) إبراز المعاني في شرح حرز الأماني لأبي شامة (٥٤).

(٣) إبراز المعاني في شرح حرز الأماني (١٦٤).

٣. أن هذا المسلك هو محل عناية عند شراح الشاطبية، وأولوه اهتماماً كبيراً ما بين مقلٍ منهم ومكثر، مما يستدعي دراسة تلك التعقبات دراسة علمية، لمعرفة وجه الصواب فيها.

٤. أن هذا الطرح من التأليف يعد من أنفع الأساليب التعليمية، التي تربي القارئ على فهم كلام المتقدمين، وتكسبه القدرة على استيعاب كلام المصنفين.

الدراسات السابقة:

لا يوجد بحسب اطلاعي بحث يتعلق بدراسة تعقبات الشراح على ترتيب أبيات الشاطبية بالطريقة التي سرت عليها، إلا ما وقفت عليه من دراسة بعنوان: تعديلات بعض شراح الشاطبية وتقييداتهم في أبياتها، للدكتور عبد القيوم بن عبدالغفور السندي،[(١)] وقد تناول فيه باحثه ذكر تعديلات وإصلاحات الشراح على أبيات الشاطبية، لكنه لم يهتم بجمع تلك المواضع التي نبَّه بعض شراح القصيدة على التقديم والتأخير فيها؛ لعدم دخول هذا الجانب في نطاق بحثه، ومن ثمَّ فإن هذا البحث يتميز عن الدراسة المذكورة بإبراز ما أورده الشراح من تعقبات على ترتيب أبيات هذه القصيدة المباركة، وجمع تلك التعقبات ودراستها دراسة تحليلية، وبيان موقف الباحث منها، والاستعانة في تأييدها أو الرد عليها بأقوال علماء هذا الفن.

حدود البحث:

هذا البحث يكمن في ذكر التعقبات والاقتراحات المتعلقة بترتيب الأبيات مما أشار إليه الشراح على حسب ترتيب المنظومة، وذلك في مقدمة النظم وأبواب الأصول فقط، لذا فإني لم أتطرق إلى ما يتعلق بذلك مما هو مذكور في فرش

(١) بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، العدد الثالث.

الحروف، كما أنني لم أتطرق إلى ذكر تعقبات الشراح المتعلقة بغير الترتيب، كالتنبيه على مثال لم يشر إليه الناظم، أو إيضاح مبهم وتفصيل مجمل، أو رفع مشكل وحل معضل، أو إكمال نقص وإتمام فائدة، وقد اعتمدت في ذكر هذه التعقبات على جلِّ شروح الشاطبية وأهمها كفتح الوصيد للسخاوي، وإبراز المعاني لأبي شامة، واللآلئ الفريدة للفاسي، وكنز المعاني للجعبري، والعقد النضيد للسمين الحلبي وغيرها من الشروح.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وتمهيد وعشرة مباحث وخاتمة وفهرسين على التفصيل التالي:

المقدمة: واشتملت على أهمية البحث، والدراسات السابقة، وحدود البحث، وخطته، والمنهج المتبع فيه.

التمهيد: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم التعقبات.

المطلب الثاني: ترجمة موجزة عن الإمام الشاطبي.

المطلب الثالث: وصف الشاطبية وقيمتها العلمية.

وأما المباحث: فقد تناولت فيها ذكر التعقبات في ترتيب الأبيات على النحو التالي:

المبحث الأول: التعقبات الواردة في المقدمة.

المبحث الثاني: التعقبات الواردة في ترتيب أبواب الأصول.

المبحث الثالث: التعقبات الواردة في باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين.

المبحث الرابع: التعقبات الواردة في باب الهمزتين من كلمة.

المبحث الخامس: التعقبات الواردة في باب الهمز المفرد.

المبحث السادس: التعقبات الواردة في باب النقل.

المبحث السابع: التعقبات الواردة في باب وقف حمزة وهشام على الهمز.

المبحث الثامن: التعقبات الواردة في باب الإمالة.

المبحث التاسع: التعقبات الواردة في باب ياءات الإضافة.

المبحث العاشر: التعقبات الواردة في باب ياءات الزوائد.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

منهج البحث:

اعتمدت على المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية الخاصة بالموضوع، ومن تم استعنت بالمنهج التحليلي مراعياً ما يقتضيه البحث العلمي، ومتبعاً الخطوات الآتية:

١. كتبت أبيات الشاطبية أولاً في بداية كل تعقيب، مع ذكر رقم البيت حسب ترقيمه في المنظومة؛ تعريفاً بمكانه، وتفادياً لإثقال الحاشية.

٢. اعتمدت في جمع تلك التعقبات على الشروح المطبوعة والمتاحة حسبما تيسر لي من الاطلاع عليه.

٣. نقلت تلك التعقبات بنصها، ووثقتها من مصادرها.

٤. حرصت على بيان أول من قال بالقول المتعقَّب عليه، وبيان من وافقه على قوله.

٥. مناقشة ودراسة كل تعقب، والحكم عليه من خلال إيراد إجابات العلماء.

٦. كتابة الآيات وفق الرسم العثماني متبعاً في ذلك مصحف المدينة النبوية المطبوع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٧. كتابة البحث وفق قواعد الإملاء، مع الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

٨. لم أتطرق إلى شرح المصطلحات القرائية، وبيان المراد منها كالإدغام والإمالة... وما إلى ذلك؛ لأنها معرفة في تلك الشروح، وتعريفها هنا تحصيل حاصل، وإطالة لحجم البحث.

٩. اكتفيت بذكر تاريخ وفيات الأعلام عند أول موضع يذكرون فيه، دون التعرض لتراجمهم؛ طلباً للإيجاز.

التمهيد

المطلب الأول: مفهوم التعقبات:

قبل طرق هذا الموضوع يحسن بي أن أعرف الكلمة البارزة في عنوانه، ألا وهي التعقبات:

فالتعقب في اللغة: هو مصدر من الفعل الخماسي تعقب بتشديد القاف، وأصله عَقَب، ويذكر ابن فارس في معجم مقاييس اللغة: أن العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على تأخير الشيء وإتيانه بعد غيره، والأصل الآخر يدل على ارتفاع وشدة وصعوبة[(١)].

وجاء في اللسان (تعقب) الخبر: تتبعه، ويقال: تعقبت الأمر إذا تدبرته، والتعقب: التدبر، والنظر ثانية، وتعقب الرجل إذا أخذته بذنبٍ كان منه، وتعقبت عن الخبر إذا شككت فيه، وعدت للسؤال عنه، وتعقب فلان رأيه إذا وجد عاقبته إلى خير.[(٢)]

وقال المناوي: وعقبه تعقيباً إذا جاء بعده، والليل والنهار يتعاقبان أي كل منهما يعقب صاحبه،[(٣)] وعقب فلان على فلان: ندد به، وبين عيوبه وأغلاطه، وعقب على كلام غيره: ناقشه وأبدى رأيه فيه.[(٤)]

ومما تقدم يتلخص أن معاني التعقب تدور حول المعاني التالية: الرجوع، والنظر، والتدبر، والعاقبة، وتتبع الأمر، وتعقب العورة أو العثرة عند فلان.

التعقب اصطلاحاً:

لم أجد تعريفاً للتعقب عند العلماء المتقدمين، رغم أنه كان منهجاً شائعاً،

---

(١) معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس (٤/ ٧٧).

(٢) لسان العرب، لابن منظور (١/ ٦١٩) مادة (عقب).

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (٢٤٤).

(٤) المعجم الوجيز (٤٢٠).

وممارساً في الواقع، وكانوا يعبرون عنه في كتبهم، بينما توسعت تعريفاته وتنوعت عند المتأخرين، وسأذكر هنا ثلاث تعريفات:

التعريف الأول: رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بأحد أدوات التعقب وهي: بل، لكن، على، أدوات الاستثناء، أو مخالفة حكم ما بعده لما قبله.(١)

التعريف الثاني: تعقب متأخر على متقدم في عبارة أو مسألة أو رأي بالتصحيح أو بالإبطال أو بالزيادة من دون شرط بيان الراجح.(٢)

التعريف الثالث: إتباع القول الأول بقول ثان، يصلح خطأه، أو يكمل نقصه، أو يزيل عنه لبساً،(٣) وهذا يعني أن التعقب يكون على الغير، وعلى كلام متقدم، ولا يسمى التعقب تعقباً، إلا إذا كانت فيه تخطئة أو استدراكاً للقول المتعقب عليه، ومنه أيضاً ما يقع من خلاف بين متقدم ومتأخر.

ولا شك أن تعقبات العلماء تمثل لوناً من ألوان النقاش العلمي الهادف، والنقد البناء الذي يبتغى من ورائه إصابة الحق، وما زال أهل العلم يستدرك بعضهم على بعض، ويتعقب بعضهم بعضاَ، وذاك طريق مألوف لن يعدمه ناظر في مصنفات العلماء، والمشايخ الأجلاء في مختلف الفنون وشتى العلوم؛ خدمة للعلم، وصيانة له من الأخطاء والأوهام، مع بيانهم أن ذلك التعقب لا يمثل انتقاصاً من قدر من استدركوا عليه، أو إساءةً لمن تعقبوه، واضعين نصب أعينهم أن العلم رحم بين أهله، وأن الكمال لكتاب الله عز وجل، والعصمة لرسوله عليه الصلاة والسلام، وكل كلام بعد ذلك، فله خطأ وصواب، وقشر ولباب.(٤)

---

(١) انظر البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي (٢/ ٤٥).

(٢) انظر: تعقبات الألوسي على البيضاوي من خلال كتابه روح المعاني (٧٩)، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن، للباحث حسن بن محمد العسيري، ١٤٣٦هـ.

(٣) استدراكات السلف في التفسير في القرون الثلاثة الأولى، للدكتور نايف الزهراني (٩).

(٤) الروض الباسم في الذب عن سنة ابن القاسم لابن الوزير (١/ ١٧).

المطلب الثاني: ترجمة موجزة عن الإمام الشاطبي

هو القاسم بن فِـيرُّه ـ بكسر الفاء وسكون الياء المثناة من تحت وتشديد الراء وضمها، ومعناه بالعربي: الحديد- بن خلف بن أحمد، أبو القاسم أو أبو محمد، الـرُّعَيْني الشاطبي الأندلسي المقرئ، الضرير، أحد الأعلام الكبار والمشتهرين في الأقطار، ولد في آخر سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بشاطبة من الأندلس.

قرأ ببلده القراءات وأتقنها على أبي عبد الله محمد بن أبي العاص النفزي، ثم رحل إلى بلنسية بالقرب من بلده، فعرض بها التيسير من حفظه والقراءات على ابن هذيل وسمع منه الحديث.

ثم رحل للحج فسمع من أبي طاهر السلفي بالإسكندرية وغيره، ولما دخل مصر أكرمه القاضي الفاضل البيساني، وعرف مقداره وأنزله بمدرسته التي بناها بدرب الملوخية داخل القاهرة، وجعله شيخا لها وعظمه تعظيماً كثيراً، ونظم قصيدته اللاّمية والرائية بها -أي بمصر- وجلس للإقراء فقصده الخلائق من الأقطار، وكان إماماً كبيراً أعجوبة في الذكاء كثير الفنون، آية من آيات الله تعالى، غاية في القراءات حافظاً للحديث بصيراً بالعربية إماماً في اللغة رأساً في الأدب مع الزهد والعبادة.

وكان يجتنب فضول القول، ولا يتكلم في سائر أوقاته إلا بما تدعو إليه الضرورة، ولا يجلس للإقراء إلا على طهارة، وفي هيئة حسنة، وخضوع واستكانة، ويمنع جلساءه من الخوض والحديث إلا في العلم والقرآن، وكان يعتلّ العلّة الشديدة ولا يشتكي ولا يتأوه، وإذا سئل عن حاله قال: العافية، ولا يزيد على ذلك.

ولم يقف علم الإمام الشاطبي عند القراءات بل كان عالماً بعلم التفسير وحديث رسول الله ﷺ، يقرأ عليه صحيح البخاري ومسلم والموطأ فيصحح النسخ من

حفظه، وقد نظم إضافة إلى منظومة (حرز الأماني ووجه التهاني) قصيدة من خمسمائة بيت في كتاب التمهيد لابن عبد البر، وهذه الدالية قيل عنها: إن من حفظها أحاط علماً بكتاب التمهيد، كما أن له قصيدة نظم فيها المقنع لأبي عمرو الداني في خط المصحف سماها عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد.

قال عنه القسطلاني (ت:٩٢٣هـ): «هو الإمام العارف، الوليّ المكاشَف، قطب دائرة القرّاء، وحامل لواء الإقراء، إذا ذُكر التفسير فهو كشّاف أسراره، والغوّاص في بحره المحيط إلى قراره، أو القراءات فعلمه فيها نافع وعاصم من الزلل، ظهرت شموسُ معارفه من الغرب فحيّرت، ولمعت بوارقُ علومه بمصر فبهرت، أربى في فصاحته على سَحْبان، وزاد وابل علمه على المطر الهتّان».[(١)]

عرض عليه القراءات أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي، وهو أجل أصحابه، وأبو عبد الله محمد بن عمر القرطبي، والكمال علي بن شجاع الضرير-صهره- والزين محمد بن عمر الكردي، وأبو القاسم عبد الرحمن بن سعيد الشافعي، وعيسى بن يوسف بن إسماعيل المقدسي، وعلي بن محمد بن موسى التجيبي، وعبد الرحمن بن إسماعيل التونسي وغيرهم.

وقد بارك الله في تصنيفه وأصحابه، توفي رحمه الله في الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمسمائة بالقاهرة.[(٢)]

المطلب الثالث: وصف الشاطبية وقيمتها العلمية

قصدنا في هذا المبحث إعطاء لمحة موجزة عن مكانة الشاطبية وفضلها على غيرها، ووصفاً مختصراً عن قيمتها العلمية.

---

(١) انظر: مختصر المواهبي(٢٧).

(٢) لمزيد في ترجمته انظر: معرفة القراء (٢/ ٥٧٣)، سير أعلام النبلاء (٢١/ ٢٦١)، البداية والنهاية (١٣/ ١١)، غاية النهاية (٢/ ٢٠).

فأقول وبالله التوفيق إن منظومة الشاطبية من أحسن المؤلفات المنظومة في علم القراءات، فإنها جمعت ما تواتر عن الأئمة السبعة بمضمن كتاب التيسير، الذي كان منار الاهتداء لمراكب القراء، فنظم فيه ما اختصره، ونشر في ألفافه ما اعتبره فجاء على نحو ما قال:

٦٨- وَفِي يُسْرِهَا التَّيْسِيرُ رُمْتُ اخْتِصَارَهُ فَأَجْنَتْ بِعَوْنِ الله مِنْهُ مُؤَمَّلاَ

٦٩- وَأَلْفَافُهَا زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدٍ فَلَفَّتْ حَيَاءً وَجْهَهَا أَنْ تُفَضَّلاَ

قصد بها المؤلف تيسير هذا العلم، وتقريب حفظه، وتسهيل تناوله؛ لذا اعتبرها العلماء مصدراً من أهم مصادر القراءات، وشهدوا لها بالجلال، وعظيم النفع، وسعة الشهرة، لما لها من قيمة عالية بين كتب القراءات، أبدع فيها كل الإبداع، وأجاد فيها غاية الإجادة، بما أفاض عليها من عزيز علمه، وما أضاف إليها من دقة علمه، حتى علا شأنها، وذاع صيتها، وطارت شهرتها شرقاً وغرباً، فتلقاها العلماء في سائر الأعصار والأمصار بالقبول الحسن، وعنوا بها أيما عناية، واتفقت كلمة المتأخرين على أن الاختصاص في علم القراءات السبع لا يمكن بدونها، ولعلنا نستعرض جوانباً من قيمتها العلمية في الأطر الآتية:

أولاً: السبق في التأليف على هذا النحو، فكانت أول نظم وصل إلينا مستوعباً أحكام القراءات السبع، إدراكاً من الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ بأنه لا يمكن ضبط اختلاف الرواية، وحصر أوجه القراءة إلا عن طريق صياغتها نظماً، فجاء بفكرة الرموز جاعلاً لكل قارئ رمزاً دالاً عليه، محققاً في ذلك سبقاً علمياً، وابتكاراً جديداً، وكان استعماله لها بطريق عجيب، وترتيب لطيف، قال الإمام السخاوي:« وما رتبهم على هذا الترتيب إلا لمعنى، ألا تراه قدم البزي على قنبل لعلو سنده، وقدم هشاماً على ابن ذكوان لشهرته في رواية الحديث... فجعل الثاء للكوفيين لأنهم ثلاثة، والثاء مثلثة، ولأنها تشترك مع الفاء في المخرج... وقال في نافع وابن كثير

وأبي عمرو: سما، من الرفعة، لقوة هذه القراءة وعلوها من جهة النقل والفصاحة».[١]

ثانياً: تمجيد فحول الشعراء وأئمة القراء والبلغاء لها، مما أكسبها شهرة ومكانة عظيمتين، بل إنه نظم هذه القصيدة وهو جامع لعلوم عصره، فقد قال عند دخوله مصر: «إنه يحفظ وقر بعير من العلوم بحيث لو نزل عليه ورقة أخرى لما احتملها»[٢]، ولهذا كانت لها مهارتها بل مكانتها بين تصانيفه، كما قال صاحب مفتاح السعادة: «وأما قصيدته اللامية في القراءات واسطة عقد تصانيفه وغرة وجه تأليفه، وهي القصيدة التي صارت في الأمصار، وطارت في الأقطار، وصار إلى قبولها علماء الأمصار».[٣]

ثالثاً: كثرة المادحين لها والمثنين عليها: لم يحظ كتاب بعبارات ثناء العلماء، وإطراء القراء في إجلاء المحاسن، وتبيين الفضائل، وتأكيد القيمة والقامة بمثل الشاطبية، بل إن الثناء عليها شمل كل الأزمنة، ووصل صداه جميع الأمكنة، واتفقت عليها كلمة العلماء جميعهم من القراء واللغويين وأصحاب السير بل حتى علماء الاجتماع، وهذه بعض عبارات الثناء التي دونها العلماء والمؤرخون وأصحاب التراجم، وما تحمله في طياتها من دلائل واضحة وشهادات حقة لما كان يتمتع به الإمام الشاطبي ومصنفاته من منزلة رفيعة وقيمة علمية، فها هو إمام الفن وخاتمة المحققين ابن الجزري(ت:٨٣٣هـ) يقول عنها: «ومن وقف على قصيدتيه -يعني الشاطبية والعقيلة، علم مقدار ما آتاه الله في ذلك، خصوصاً "اللامية" التي عجز البلغاء عن معارضتها، فإنه لا يعرف مقدارها إلا من نظم على منوالها أو قابل بينها وبين ما نظم على طريقتها، ولقد رزق هذا الكتاب من الشهرة والقبول ما لا أعلمه

(١) فتح الوصيد في شرح القصيد للسخاوي (١/ ١٦٤).
(٢) نفح الطيب للمقري (٢/ ٢٣٢).
(٣) مفتاح السعادة، طاش كبري زاده (٢/ ٤٨).

لكتاب غيره في هذا الفن، بل أكاد أقول ولا في غير هذا الفن فإنني لا أحسب بلدة من بلاد الإسلام يخلو منه ، بل لا أظن بيت طالب علم يخلو من نسخة»[(١)]، واقرأ معي قول أبي شامة:« ثم إن الله تعالى سهل هذا العلم على طالبيه بما نظمه أبو القاسم الشاطبي من قصيدته المشهورة المنعوتة ب"حرز الأماني" التي نبغت في آخر الدهر ، أعجوبة لأهل العصر، فنبذ الناس سواها من مصنفات القراءات ، وأقبلوا عليها لما حوته من ضبط المشكلات، وتقييد المهملات، مع صغر الحجم وكثرة العلم»،[(٢)] وهذا الإمام الرباني الكبير ابن كثير(ت:٧٧٤هـ) يعترف بهذه القصيدة ومكانتها بين كتب العلم فيقول :« لم يسبق إليها ولا يلحق فيها، وفيها من الرموز كنوز لا يهتدي إليها إلا كل ناقد بصير، هذا مع أنه ضرير»،[(٣)] ويقول الجعبري (ت:٧٣٢هـ)واصفاً الشاطبية: «إذ كان مخترع الأساليب مبتدع الأعاجيب، قليل حجمه، جليل علمه طالما امتدت إليه أعناق المحصلين، واحتدت فيه أحداق المبرزين، من نظر بعين الإنصاف، علم أنه أحسن كتب الخلاف».[(٤)]

رابعاً: اعتماد العلماء عليها وذكرها في تآليفهم: فكل من صنف في علم القراءات بعد الإمام الشاطبي لا يسعه إلا وأن يذكر الشاطبية في تصنيفه نظماً كان أو نثراً، وسواء كان في القراءات السبع أو الثمان أو العشر، بل إن الحرز يعتبر من المصادر الأم التي اتكأ عليها كل من جاء بعد مؤلفه إلى يومنا هذا، ولذا فقد اهتم العلماء والقراء بها أيما اهتمام، فألفت عليها الشروح والتتمات والتعليقات والمختصرات.

(١) غاية النهاية (٢/ ٢٢).

(٢) إبراز المعاني (٨).

(٣) البداية والنهاية (١٣/ ١٠).

(٤) كنز المعاني (٢/ ٢٤).

المبحث الأول

التعقبات الواردة في المقدمة

المطلب الأول: الأبيات الدالة على رموز القراء

قال الإمام الشاطبي:

٤٥- جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ ... دَلِيلاً عَلَى المَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلاَ

٤٦- وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِى الْحَرْفَ أُسْمِى رِجَالَهُ ... مَتَى تَنْقَضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيْصَلاَ

٤٧- سِوَى أَحْرُفٍ لاَ رِيبَةٌ فِي اتِّصَالِهَا ... وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلاَ

٤٨- وَرُبَّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا ... لِمَا عَارِضٍ وَالْأَمْرُ لَيْسَ مُهَوِّلاَ

٤٩- وَمِنْهُنَّ لِلْكُوفِيِّ ثَاءٌ مُثَلَّثٌ ... وَسِتَّتُهُمْ بِالْخَاءِ لَيْسَ بِأَغْفَلاَ

٥٠- عَنَيْتُ الْأُلَى أَثْبَتُّهُمْ بَعْدَ نَافِعٍ ... وَكُوفٍ وَشَامٍ ذَا لَهُمْ لَيْسَ مُغْفَلاَ

٥١- وَكُوفٍ مَعَ المَكِّيِّ بِالظَّاءِ مُعْجَماً ... وَكُوفٍ وَبَصْرٍ غَيْنُهُمْ لَيْسَ مُهْمَلاَ

٥٢- وَذُو النَّقْطِ شِينٌ لِلْكِسَائِي وَحَمْزَةٍ ... وَقُلْ فِيهِمَا مَعْ شُعْبَةٍ صُحْبَةٌ تَلاَ

٥٣- صِحَابٌ هَمَا مَعْ حَفْصِهِمْ عَمَّ نَافِعٌ ... وَشَامٍ سَمَا فِي نَافِعٍ وَفَتَى الْعَلاَ

٥٤- وَمَكٍّ وَحَقٌّ فِيهِ وَابْنِ الْعَلاَءِ قُلْ ... وَقُلْ فِيهِمَا وَالْيَحْصُبِي نَفَرٌ حَلاَ

٥٥- وَحِرْمِيٌّ الْمَكِّيُّ فِيهِ وَنَافِعٍ ... وَحِصْنٌ عَنِ الْكُوفِي وَنَافِعِهِمْ عَلاَ

٥٦- وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ كِلْمَةٌ ... فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي وَاقْضِ بِالْوَاوِ فَيْصَلاَ

هذه الأبيات في ذكر رموز القراء، وقد قسمها الإمام الشاطبي إلى ثلاثة أقسام: الأول: الرموز الحرفية الفردية التي يكون فيها الرمز لقارئ واحد فقط، الثاني: الرموز الحرفية الجماعية التي يكون الرمز لأكثر من قارئ، الثالث: الرموز الكلمية الجماعية التي يكون فيها الرمز كلمة يرمز بها إلى أكثر من قارئ.

ووجه التعقب عند بعض الشراح: أن الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ فرق بين الأبيات الدالة على رموز القراء، فلم يذكرها متسلسلة مرتبة، بل جعل بينهما بعض الأبيات

المتعلقة بطريقته في ضبط القراءات، وكيفية استعمال الرموز، قال الإمام أبو شامة رَحِمَهُ اللَّهُ:« وقد نبهت على فوائد فاتته فيها من قوله:(جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ) إلى هنا في الترتيب والنظم والاصطلاح، وكنت أود به ذكر أبيات الرموز يتلو بعضها بعضاً، ثم ذكر كيفية استعمالها، ثم اصطلاحه في الأضداد والتقييد»،[1] ولإيضاح هذه المسألة فإن الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ لما أشار إلى رموز القراء منفردين، وذلك في قوله:

٤٥- جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ دَلِيلاً عَلَى المَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلاَ

لم يشر بعدها مباشرة إلى رموزهم مجتمعين التي تضمنتها أبيات:

٤٩- وَمِنْهُنَّ لِلْكُوفِيِّ ثَاءٌ مُثَلَّثٌ وَسَتُّهُمْ بِالْخَاءِ لَيْسَ بِأَغْفَلاَ

إلى قوله:

٥٥- وَحِرْمِيٌّ الْمَكِّيُّ فِيهِ وَنَافِعٍ وَحِصْنٌ عَنِ الْكُوفِي وَنَافِعِهِمْ عَلَا

بل جاء الفصل بينهما بثلاثة أبيات أوضحت اصطلاحه في كيفية استعمال الرموز، وهي:

٤٦- وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِى الْحَرْفَ أُسْمِى رِجَالَهُ مَتَى تَنْقَضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيْصَلاَ

٤٧- سِوَى أَحْرُفٍ لاَ رِيبَةٌ فِي اتِّصَالِهَا وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلاَ

٤٨- وَرُبَّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا لِمَا عَارِضٍ وَالْأَمْرُ لَيْسَ مُهَوِّلاَ

ومما يؤيد القول باستحسان الترتيب في ذكر الرموز: أن الضمير في قول الإمام الشاطبي: (وَمِنْهُنَّ لِلْكُوفِيِّ ثَاءٌ مُثَلَّثٌ) عائد على قوله قبل: (جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ)، كما هو مقرر عند الشراح أي أن من حروف أبي جاد الثاء ذو النقط الثلاث وهي رمز للكوفيين الثلاثة، قال الإمام الجعبري في إلحاق هذه الأبيات لما سبق: «حكم الروادف [أي مدلول ثخذ وظغش] حكم حروف أبجد، لقوله: ومنهن»[2] يضاف

(١) إبراز المعاني (٤٩).

(٢) كنز المعاني (١١٤).

إلى ذلك أن الإمام الشاطبي عقد بعد أبيات الرموز أبياتاً أخرى تناول الحديث فيها عن المسائل المتعلقة بالقراءة وقيودها وكيفية استعمال رموزها، وذلك عند قوله:

٥٦- وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ كِلْمَةٌ فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي وَاقْضِ بِالْوَاوِ فَيْصَلَا

٥٧- وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي بَضِدِّهِ غَنِيٌّ فَزَاحِمْ بِالذَّكَاءِ لِتَفْضُلَا

ومن ثم فالأنسب جمع كل ما يتعلق بالقيود وكيفية الاستعمال في مكان واحد بعد الانتهاء من الرموز، قال الإمام الجعبري: «قوله:(وَباللَّفْظِ أَسْتَغْنِي)، كلام معترض قبل تمام الغرض، واللائق بالترتيب أن يتم الكلام في الرموز، ويلحق هذا بقوله: (وَمَا كانَ ذَا ضِدٍّ)».[(١)]

وقال الإمام ابن الدَّقُوقِيِّ(ت:٧٣٥هـ): «واعلم انه لو أخر هذا البحث إلى ما بعد انقضاء الرموز؛ لكان أولى، وذلك عند قوله: (وَمَا كانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي بَضِدِّهِ) إلى قوله: (وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةٌ)، فهاتيك الأبيات كلها فيما يتعلق بتقييد القراءة، وهذه الأبيات من قوله: (جَعَلْتِ أَبَا جَادٍ) إلى قوله:(وَمَا كانَ ذَا ضِدٍّ) كلها في الرمز وما يتعلق به، والله أعلم».[(٢)]

وأجيب عن هذا التعقب بما يلي: أن الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ قسم الرموز إلى ثلاثة أقسام كما مر معنا آنفاً، ولكلِ قسم اصطلاح وكيفية استعمال، فتكلم أولاً عن الرموز الفردية ثم كيفية استعماله لها، ثم ثنى بذكر الرموز الجماعية وكيفية استعماله لها، ولا أدل على ذلك من ذكر الواو الفاصلة مرتين فقال في الأول: (مَتَى تَنْقَضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيْصَلَا)، وقال في الثاني:(وَاقْضِ بِالْوَاوِ فَيْصَلَا)، قال الشيخ عبدالفتاح القاضي(ت:١٤٠٢هـ):« وليس ذكر الواو هنا تكرار؛ لأن السابق للرمز الحرفي، وهذا

(١) كنز المعاني (١١٦).

(٢) جامع الفوائد في شرح أسنى القصائد، (١١٠) بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في القراءات، للباحث علي بن عبد القادر سيت، ١٤٣٦هـ.

للرمز الكلمي»،[١] فحصل بذلك الفصل بين نوعي الرموز للاختلاف في كيفية الاستعمال، ومما يؤكد هذا المعنى الذي أراده الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ ما ذكره الإمام ابن آجُرُّوم (ت:٧٢٣هـ) في شرحه على الشاطبية المسمى بفرائد المعاني شرح حرز الأماني عند قول الشاطبي:

٥٦- وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ كِلْمَةٌ فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي وَاقْضِ بِالْوَاوِ فَيْصَلَا

«اعلم أن الرموز تأتي في هذا القصيد على ثلاثة أضرب: فضرب تنفرد فيه حروف (أبي جاد)، فيكون محلها بعد الحرف المختلف فيه وبعد تقييده كقوله: (وَرَفْعُكَ لَيْسَ الْبِرُّ يُنْصَبُ فِي عُلاَ)،[٢] وقد تقدم هذا الضرب في قوله:(وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِى الْحَرْفَ)، وضرب تنفرد فيه الكلم الثماني الموضوعة للجمع، ولا يلتزم فيها ترتيباً، بل يأتي بها بعد الحرف المختلف فيه وقبله، فمثالها بعده قوله:(وَقَرْحٌ بِضَم الْقَافِ وَالْقَرْحُ صُحْبَةٌ)،[٣]ومثالها قبله قوله:(وَصُحْبَةٌ يُصْرَفْ فَتْحُ ضَمٍّ وَرَاؤُهُ بِكَسْرٍ)،[٤] وسيأتي الكلام عن هذا الضرب عند قوله:(وَقَبْلَ وبَعْدَ الْحَرْفِ آتِي بِكُلِّ مَا رَمَزْتُ بِهِ فِي الْجَمْعِ)، وضرب تجتمع فيه حروف (أبي جاد) وكلم الجمع، فيكون الحكم للكلم، فتصير حروف (أبي جاد) لا يلتزم فيها ما كان يلتزمه لو انفردت بالذكر من إتيانه بها بعد الحرف المختلف فيه، بل يأتي بهن قبل الحرف المختلف فيه وبعده، فمثالها قبل الحرف المختلف فيه قوله: (وَحُكْمُ صِحَابٍ قَصْرُ هَمْزَةِ جَاءَنَا)،[٥] ومثالها متأخرة قوله: (مَعاً قَدْرُ حَرِّكْ مِنْ صَحَابٍ)،[٦] وهذا الضرب

(١) الوافي في شرح الشاطبية (٢٦).
(٢) البيت رقم (٤٩٨) من سورة البقرة.
(٣) البيت رقم (٥٧٠) من سورة آل عمران.
(٤) البيت رقم (٦٣٢) من سورة الأنعام.
(٥) البيت رقم (١٠٢٤) من سورة الزخرف.
(٦) البيت رقم (٥١٣) من سورة البقرة.

هو المراد بالذكر هنا».[١]

لكن يرد على الناظم هنا أيضاً، أنه لم يلتزم ترتيباً في بيان منهجه في كيفية استعمال الكلمية، فبين حالها في الانفراد بعد الانتهاء من ذكر الأضداد عند قوله:

٦٤- وَقبْلَ وبَعْـدَ الحَـرْفِ آتِي بِكُلِّ مَا رَمَزْتُ بِهِ فِي الجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكِلاَ

وبين حالها في اجتماعها مع الحرفية عند قوله:

٥٦- وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ كِلْمَةٌ فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي وَاقْضِ بِالْوَاوِ فَيْصَلَا

وبناءً على ما سبق، فإن الأولى من حيث الترتيب تقديم الكلام عن الرموز بنوعيها، ثم بعد ذلك بيان كيفية استعمالها مبتدئاً بالحرفية ثم الكلمية ثم الجمع بينهما، وعدم مخالفة الترتيب بالتفريق بين ذلك، على ما قرره الشراح كأبي شامة والجعبري والسمين، ولهذا فإن أبيات الإمام أبي شامة المعدلة لأبيات الشاطبي جاءت على وفق هذا الترتيب: «فلو أنه قال:

حُرُوفَ أَبِي جَادٍ جَعَلْتُ دَلالةً عَلَى القَـارِئِ الْمَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلا

ثم قال: (وَمِنْهُنَّ لِلْكُوفِيِّ ثَاءٌ مُثَلَّثٌ) إلى آخر الرمز في قوله: (وَنَافِعِهِمْ عَلَا)، ثم بين كيفية استعماله للرموز فقال:

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْـرِي الْحَرْفَ رَمْزُ رِجَالِهِ بِأَحْـرُفِهِـمْ وَالْـوَاوُ مِنْ بَعْـدُ فَيْصَلا
سِوَى أَحْرُفٍ لا رِيبَ فِي وَصْلِهَا وَقَدْ يكـررَ حَـرْفُ الفَصْلِ والرَّمْزِ مُسْجَلا
وقبلَ وبعدَ الحرفِ ألفاظُ رَمْزِهِمْ وإِنْ صَحِبَتْ حَرفَـاً مِنَ الرَّمْـزِ أولاً
وطَـوْرَاً أُسَمِّيهِـمْ وَلا رَمْـزَ مَعْـهُـمُ وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ القَيدِ إِنْ جَلا»[٢]

(١) فرائد المعاني شرح حرز الأماني (١/ ١٩٥-١٩٦).

(٢) إبراز المعاني شرح حرز الأماني (٤٩-٥٠).

المطلب الثاني: في ذكر الأضداد التي يستغنى بذكر أحدهما عن الآخر

قال الإمام الشاطبي:

٥٧- وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي بَضِدِّهِ ... غَنِيٌّ فَزَاحِمْ بِالذَّكَاءِ لِتَفْضُلَا

٥٨- كَمَدٍّ وَإِثْبَاتٍ وَفَتْحٍ وَمُدْغَمٍ ... وَهَمْزٍ وَنَقْلٍ وَاخْتِلَاسٍ تَحَصَّلَا

٥٩- وَجَزْمٍ وَتَذْكِيرٍ وَغَيْبٍ وَخِفَّةٍ ... وَجَمْعٍ وَتَنْوِينٍ وَتَحْرِيكِ اْعَمِلَا

٦٠- وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكُ غَيْرَ مُقَيَّدٍ ... هُوَ الْفَتْحُ وَالإِسْكَانُ آخَاهُ مَنْزِلَا

٦١- وَآخَيْتُ بَيْنَ النُّونِ وَالْيَا وَفَتْحِهِمْ ... وَكَسْرٍ وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالخَفْضِ مَنْزِلَا

٦٢- وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِتاً ... فَغَيْرُهُمُ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلَا

٦٣- وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةٌ ... عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيَّدَ الْعُلَا

من المعلوم أن الأضداد المذكورة تنقسم إلى قسمين: قسم له ضد معين فتعلم ضديته من جهة العقل، وقسم ليس له ضد معين، فلا تفهم ضديته بالعقل بل من جهة ما اصطلح عليه.

ووجه التعقب: أن الإمام الشاطبي ذكر ضدية الجزم مع الرفع في القسم الأول، وكان من الأولى ذكرها في المصطلحات؛[(١)] لأن الأضداد العقلية كلها مطردة منعكسة بخلاف الجزم مع الرفع فيطرد ولا ينعكس، قال الإمام أبو شامة: «فكان من الواجب أن يذكر الجزم مع الرفع والضم في قوله:(وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ) ؛ لأن كل واحد منهما لا ينعكس ضده به»،[(٢)] ثم ذكر تعديلاً على هذه الأبيات بعد فراغه من شرحها مدرجاً الجزم مع الرفع في بيت واحد:

وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍ غَنِيتُ بِضِدِهِ ... كَصِلْ زِدْ وَدَعْ حَرِّكْ وَسَهِّلْ وَأَبْدِلا

وَمَدٍ وَتَنْوِينٍ وَحَذْفٍ وَمُدْغَمٍ ... وَهَمْزٍ وَنَقْلٍ وَاخْتِلاسٍ وَمَيِّلا

وَجَمْعٍ وتَذْكِيرٍ وَغَيْبٍ وَخِفَةٍ ... وَرَقِّقْ وَغَلِّظْ أَخَرَ اقْطَعْ وَأَهْمِلا

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري (١/ ١٣٢١)، والجوهر النضيد (٢/ ٦٠٣).

(٢) إبراز المعاني(٤٣).

وَإِنْ أُطْلِقَ التَّحرِيكُ نَصاً ولَازِماً مِنَ الضدِّ فَهوَ الفَتحُ حَيثُ تَنَزَّلا
وَحَيثُ أَقولُ الضَّمُّ وَالجزمُ سَاكِتاً فَغيرُهُم بالَفتح وَالرَّفع أَقْبَلا
وَفي الرَّفع وَالتذْكيرِ وَالغَيبِ لَفْظُهَا وَبالفَتْح وَاليَا الكَسْرُ وَالنونُ قُوبِلا [١]

وقال الإمام الجعبري: «الجزم والرفع ضدان في اصطلاحه، فالأولى ذكره في المصطلحات»،[٢] وممن قال بذلك أيضاً السمين الحلبي:« فلو ذكر الجزم مع الرفع والضم في قوله: وحيث أقول الضم والرفع....؛ لأن كل واحد لا ينعكس ضده به لكان أحسن»،[٣] وبمثل هذا كان عمل كل من نظم بعد الشاطبي، فقد قال الإمام مالك في قصيدته الدالية في القراءات السبع:

وأول فعل يا ونون تقابلا وكسر وفتح بالتقابل أوردا
ومطلق تحريك هو الفتح والسكو ن قابله من دون أن يتقيدا
وإن ضماً أو رفعاً عزوت فغير من تسمى له فتح أو النصب مرصدا
وغير الذي بالجزم يقرن رافع وغير مخف الهمز تحقيقه اقصدا [٤]

وجاء المعنى نفسه عند الإمام ابن الفصيح في قصيدته حل الرموز ومحل الكنوز المسماة بنظيرة الشاطبية: [٥]

وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ غَنِيتُ بِضِدِّهِ كَأَثْبِتْهُ وَامْدُدْهُ وَأَدْغِمْهُ وَانْقُلَا
وَذَكِّرْهُ وَاهْمِزْ وَاخْتَلِسْهُ وَخَاطِباً وَهَمْزٍ وَنَقْلٍ وَاخْتِلاَسٍ تَحَصَّلَا
وَجَزْمٍ وَتَذْكِيرٍ وَغَيْبٍ وَخِفَّةٍ وَخَفِّفْهُ وَاجْمَعْهُ وَنَوِّنْ وَمَيِّلَا

(١) المصدر السابق (٤٩).
(٢) كنز المعاني للجعبري (١/ ١٣٢١).
(٣) العقد النضيد (١/ ٢١٠).
(٤) القصيدة المالكية في القراءات السبع، تحقيق د. أحمد بن علي السديس (٤٢).
(٥) حل الرموز ومحل الكنوز، لابن الفصيح، بحث لنيل درجة الدكتوراه في القراءات، الجامعة الإسلامية، للباحث: هشام بن سليمان الزريري (١٠٣).

وَصِلْهُ وَسَهِّلْ أَخِّرَا خْبِرْ وَزِدْ وَدَعْ وَأَبْدِلْ وَرَقِّقْهُ وَغَلِّظْ وَأَهْمِلَا
وَضِدُّ لِحَرِّكْ مُطْلَقاً وَمُقَيَّداً عَلَى الطَّرْدِ سَكِّنْ وَاعْكِساً حَسْبُ الَاوَّلَا
وَأَعْنِي بِهِ افْتَحْ ثُمَّ لِلْفَتْحِ كَسْرَةٌ وَلِلنُّونِ يَا وَالنَّصْبِ خَفْضٌ فَأَسْجِلَا
وَضِدُّ اضْمُمِ افْتَحْ وَاجْزِمِ ارْفَعْهُ وَارْ فَعِ انْصِباً دُونَ عَكْسٍ فِي الثَّلَاثَةِ مُسْجَلَا

ومما يجاب به عن صنيع الإمام الشاطبي ويوجه به عمله هو الاستقراء والتتبع، وفطنة القارئ الذكي، وبيان ذلك: **أولاً**: من خلال الاستقراء والتتبع فيما سار عليه الإمام الشاطبي أنه إذا أراد ذكر الجزم فإنه يذكره مطلقاً، ويكون الرفع ضداً، كقوله: (وَبِالْقَصْرِ لِلْمَكِّي وَاجْزِمْ فَلاَ يَخَفْ)،[1] و(وَحَرْفاً يَرِثْ بِالْجَزْمِ حُلْوٌ رِضىً)،[2] وأما إذا أراد الرفع ضداً للجزم لم يطلقه –لأنه عند الإطلاق يكون ضده النصب– بل يقيده، وذلك كقوله: (يُضَاعَفْ وَيَخْلُدْ رَفْعُ جَزْمٍ كَذِي صِلاَ)،[3] و(يُصَدِّقُنِي ارْفَعْ جَزْمَهُ فِي نُصُوصِهِ)،[4] ولهذا فإن من إشارات الشاطبي في هذه المسألة اتكاله على فطنة القارئ الذكي، ولذلك قال:(فَزَاحِمْ بِالذَّكَاءِ لِتَفْضُلَا)، قال الإمام أبو شامة:« واعلم أنه لم يبن كلامه في الأضداد هنا على ما يعلم بالعقل أنه ضده، بل بعضه كذلك وبعضه اصطلح هو عليه، وبيان ذلك فيما ذكر من الأمثلة كما سيأتي، وقد لف بعضها ببعض، والذكي يميز ذلك»[5].

ثانياً: أن من اطلع على هذا الفن، لا بد أن يكون فطناً ملماً بالمبادئ النحوية، فإن الجزم هو الاصطلاح الوحيد الذي لا يدخل إلا على المرفوع، من أجل هذا جاز إضافته مع الأضداد العقلية.[6]

---

(١) البيت رقم (٨٨٤) من سورة طه.
(٢) البيت رقم (٨٦٠) من سورة مريم عليها السلام.
(٣) البيت رقم (٩٢٤) من سورة الفرقان.
(٤) البيت رقم (٩٤٨) من سورة القصص.
(٥) إبراز المعاني(٤١).
(٦) الجوهر النضيد (١/ ٦٢).

المبحث الثاني
التعقبات الواردة في ترتيب أبواب الأصول

بدأ الإمام الشاطبي أبواب الأصول ببابي الاستعاذة والبسملة ثم أردفه بسورة أم القرآن، كما يفتتح التالي للقرآن؛ لأنه بعد الاستعاذة والبسملة لم يبق إلا التلاوة والقراءة، وأول ما يقرأ به هو الفاتحة، وبهذا الترتيب عامة أهل التصنيف في القراءات كابن مجاهد في السبعة، والداني في التيسير، ومكي بن أبي طالب في التبصرة، وابن مهران في الغاية وغيرهم، وأول مسائل سورة الفاتحة الإدغام في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ﴾، إلا أن الناظم لم يشر له ضمن مسائل هذا الباب، بل أفرد الإدغام بباب مستقل بعده؛ لطوله وكثرة تشعبه وتنوع مسائله، قال الإمام أبو شامة: «وكان الترتيب يقتضي أن يبدأ بأول موضع وقع فيه الخلاف منها، وهو إدغام الميم من قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ﴾ وإظهاره إلا أنه نظر في مواضع الخلاف في الفاتحة، فبدأ منها بما لا يتكرر في غيرها وهو الخلاف في ﴿مَٰلِكِ﴾ ومالك، ثم أردفه بالخلاف فيما وقع فيها وفي غيرها فذكر ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ وميم الجمع والهاء قبلها ثم ذكر باب الإدغام الكبير، أفرده لطوله وكثرة تشعبه بباب يجمع مسائله وأطرافه».[(١)]

فكان الاستيعاب الكامل لمسائل سورة الفاتحة أصولاً وفرشاً في بابها، إلا مسألة الإدغام الكبير فأفردها في باب مستقل بعدها، مفصلاً أحكامها، ملخصاً خلافات القراء فيها، قال الإمام الجعبري: «ذكره بعد الفاتحة؛ لأنه من مسائلها»،[(٢)] وقال ابن آجُرُّوم: «إنما ذكر الإدغام هنا وكرره بعد ذلك؛ لأنه أراد أن يستوفيَ ما في أم

(١) إبراز المعاني (٦٩).

(٢) كنز المعاني (٢/ ٢٢٤).

القرآن من الحروف المختلف في ألفاظها، ولا شك أن منها ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ، إلا أنه وضع لها باباً على حدة؛ لئلا تطول ترجمة سورة أم القرآن، والله أعلم، وكذلك فعل أبو عمرو».(١)

فجاء ترتيب أبواب الأصول على هذا النسق: باب الاستعاذة ثم البسملة ثم سورة أم القرآن ثم باب الإدغام الكبير، ثم توالت بعد ذلك أبواب الأصول بذكر هاء الكناية، وانتهاءً بباب ياءات الزوائد في منهجية أوضحها الإمام ابن الدَّقُوقِيِّ بقوله:« اعلم أنه كان القياس بعد الفراغ من الإدغام أن يقال: سورة البقرة، ثم يبوب لما فيها من الأصول ثم يذكر الفرش، وإنما قدم حروف الفرش في الفاتحة على الأصول عكس البقرة، لتقدم فرش الحروف في نظم آياتها، وهو: ﴿مَٰلِكِ﴾ و﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ ثم ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾، وأما في البقرة فأول الحروف فيها: ﴿فِيهِۛ هُدٗى﴾ وحكم إدغامه قد سبق، وأما صلة الهاء فتعين الابتداء بها فقدم بحثها، ثم ذكر باب المد والقصر بقوله: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ ، وباب الهمزة بقوله:﴿يُؤۡمِنُونَ﴾، و﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ ، وباب نقل الحركة وترقيق الراءات بقوله:﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾،وباب الإظهار بقوله:﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾، وباب الإدغام الصغير بقوله:﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾،وباب الإمالة بقوله:﴿هُدٗى﴾ و﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾،وباب اللامات بقوله:﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، وأما باب الوقف فظاهر، وكان حقه أن يتقدم على هذه الأبواب للاحتياج إليه في الفاتحة وغيرها، فعلم أن المقتضي لذكر هذه الأبواب متقدم على ﴿وَمَا يَخۡدَعُونَ﴾ ، وأنه أول كلمات الفرش فراعى ذلك، وألحق باب الإضافة والزوائد لأنها موجودة في سورة البقرة وإن تقدم عليها بعض كلمات الفرش؛ إلحاقا لأبواب الأصول بعضها ببعض».(٢)

---

(١) فرائد المعاني (٢/ ٣٨٣).

(٢) جامع الفوائد في شرح أسنى القصائد، (٢٢٣) بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في القراءات، للباحث علي بن عبدالقادر سيت، ١٤٣٦هـ .

وهنا أشير إلى مسائل تعقب فيها بعض الشراح الإمام الشاطبي في الترتيب:

المسألة الأولى: ما استحسنه بعضهم من وصل باب الإظهار والإدغام بباب الإدغام الكبير؛ لأن الكلام على الإدغام فيضم مسائلها جنباً إلى جنب، قال الإمام أبو شامة:« ولو كان وصل ذلك بباب الإدغام الكبير؛ لكان حسناً، وقد فعل ذلك جماعة من المصنفين»،[١] وقال السمين الحلبي:« ولو أتى بباب الإدغام الصغير عَقِبَ الإدغام الكبير-كما فعل بعض المصنفين؛ لأن فيه ضم الشيء إلى شكله- لكان حسناً»،[٢] بل إن الإمام الجعبري اقترح ذكرهما أي الإدغام الكبير والصغير في باب واحد مكون من فصلين: «واللائق بالتحقيق ذكرهما في باب في فصلين»،[٣] وممن جمعهما في مكان واحد ممن نظم في القراءات الإمام ابن القاصح في قصيدته العلوية في القراءات السبع المرضية،[٤] والإمام أبو حيان الأندلسي في نظمه المسمى بعقد اللآلي في القراءات السبع العوالي،[٥] لكن المتأمل في صنيع الإمام الشاطبي يجد أنه قد سار على المنهجية التي رسمها، فالإدغام وقع في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، فأفرد لها باباً مستقلاً لكثرة مسائلها، والإدغام الصغير وقع في قوله تعالى: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ ، ومحله بعد أبواب الهمز، وهذا الصنيع توافق عليه الغالب من المؤلفين، كابن الجزري في طيبته،[٦] وابن مالك في داليته،[٧] وابن الفصيح في حل

(١) إبراز المعاني(١٠٣).

(٢) العقد النضيد (١/ ٥٧٠).

(٣) كنز المعاني (٢/ ٥٤٤).

(٤) الأمالي المرضية في شرح القصيدة العلوية، (١٥٩). بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في القراءات، للباحث عبد الرحمن بن مقبل الشمري، ١٤٣٦هـ.

(٥) عقد اللالئ في القراءات السبع العوالي، عرض ودراسة، (٥٣)، للدكتور حسين العواجي، بحث بمجلة البحوث والدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، العدد الثامن.

(٦) متن طيبة النشر في القراءات العشر.

(٧) القصيدة المالكية في القراءات السبع، تحقيق د. أحمد بن علي السديس (٤٣-٤٦).

الرموز ومحل الكنوز.[١]

المسألة الثانية: ما أشار إليه بعضهم من أحقية ذكر باب الوقف على أواخر الكلم بعد الإدغام، وتقديمه على أبواب الأصول المذكورة بعده؛ للاحتياج إليه في سورة الفاتحة وغيرها، فأول مسائله من متعلقات هذه السورة، وترتيبها بعد الإدغام، قال الإمام أبو شامة: «وأما باب الوقف فظاهر، وكان حقه أن يتقدم على هذه الأبواب للاحتياج إليه في الفاتحة وغيرها»،[٢] إلا أن السبب في حلول هذا الباب في مكانه وعدم تقديمه ما أشار إليه السمين الحلبي بقوله:« وأما باب الوقف على أواخر الكلم فغيره أهم منه؛ لأن الوقف عارض، وإن كان حقه التقدم على هذه الأبواب؛ لتعلقه بكلمات الفاتحة أيضاً وغيرها».[٣]

المسألة الثالثة: ما أشار إليه البعض من تقديم باب الهمز المفرد على باب الهمزتين من كلمة، بمعنى أن أبواب الهمز تبدأ بباب الهمز المفرد؛ لأن أول مسائل الهمزة في ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ متقدمة على ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ في القرآن الكريم، قال الإمام الجعبري: «والأولى عقد باب للكل، ثم يقسم الأنواع بفصول، ويبدأ بالمفرد؛ لسبقه وأصالته»،[٤] بيد أن الشراح أوضحوا أحقية تقديم باب الهمزتين من كلمة؛ لأن فيه متابعة للأصل وهو التيسير،[٥] ولأنه اشتمل على أنواع تخفيف الهمزة من: تسهيل، وإبدال، وحذف، بخلاف الهمز المفرد، فليس فيه إلا الإبدال،[٦] إضافة إلى أنه تميز بكثرة القراء المسهلين للهمزة فيه، بخلاف المفرد فإن مسهلها واحد أو اثنان.[٧]

---

(١) حل الرموز ومحل الكنوز، لابن الفصيح، بحث لنيل درجة الدكتوراه في القراءات، الجامعة الإسلامية، للباحث: هشام بن سليمان الزريري (٢٣٢).

(٢) إبراز المعاني (١٠٣).

(٣) العقد النضيد (١/ ٥٧٠).

(٤) كنز المعاني (٢/ ٣٨٤).

(٥) انظر: التيسير (٣١)، وكنز المعاني للجعبري (٢/ ٣٨٤).

(٦) انظر: كنز المعاني لشعلة (٩٧).

(٧) انظر: إبراز المعاني (١٤٧)، وكنز المعاني لشعلة (٩٧)، والعقد النضيد (٢/ ٨٢٦).

المبحث الثالث

التعقبات الواردة في باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين

وذلك عند قول الإمام الشاطبي:

١٥٤- وَلاَ يَمْنَعُ الإِدْغَامُ إِذْ هُوَ عَارِضٌ إِمَالَةَ كَالأَبْرَارِ وَالنَّارِ أُثْقِلاَ

هو في ذكر قاعدة تتعلق بالإدغام على اختلاف أنواعه، وبيانها: أن الإسكان العارض للإدغام لا يمنع إمالة الألف التي تمال في الوصل لأجل الكسرة المتطرفة نحو: ﴿فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٩١﴾ رَبَّنَآ﴾،[١] بل الإمالة باقية، وإن زالت الكسرة الموجبة لها؛ لأن زوالها لأمر عارض، والأصل ألَّا يعتد بالعارض،[٢] ومنه كذلك الإسكان العارض للوقف فإنه لا يمنع الإمالة أيضاً نحو: ﴿عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾،[٣] وقد جاء تعقب الشراح للإمام الشاطبي هنا في مسألتين:

الأولى: أن الإمام الشاطبي فرق بين عارض الإدغام، وعارض الوقوف، فذكر الأول هنا، والثاني في باب الإمالة في قوله:

٣٣٤- وَلاَ يَمْنَعُ الإِسْكَانُ فِي الْوَقْفِ عَارِضًا إِمَالَةَ مَا لِلكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مُيِّلاَ

مع أن الأولى جمعهما في مكان واحد لاشتراكهما في العلة من حيث إن سكون كليهما عارض، ولهذا قال بعضهم:[٤]

وسوِّ بين عارض الإدغام وعارض الوقف في الأحكام

والثانية: أن هذه المسألة من مسائل الإمالة، فبابها أليق من باب الإدغام، قال الإمام السخاوي: «وإنما موضع هذا البيت باب الإمالة»،[٥] وقال الإمام أبو شامة: «وهذه مسألة من مسائل الإمالة فبابها أليق من باب الإدغام، وقد ذكر في باب

(١) آل عمران (١٩١-١٩٢).
(٢) انظر: النشر (٢/ ٧٢).
(٣) من مواضعه: الرعد (٢٢).
(٤) انظر: كشف المشكلات للخليجي (٢٣).
(٥) فتح الوصيد (٢/ ٢٥٥).

الإمالة: أن عروض الوقف لا يمنع الإمالة، فالإدغام معه كذلك، وكان يغنيه عن البيتين هنا، وثم أن يقول:

وَلاَ يَمْنَعُ الإِدْغَامُ وَالوَقفُ سَاكِناً إِمَالَةَ مَا لِلكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مُيِّلاَ

فيستغني عن مفردين في بابين بهذا البيت الواحد في باب الإمالة»،[١] وقال الإمام الجعبري:« وكان يغنيه عن البيت أن يقول في الإمالة:

وَلاَ يَمْنَعُ الإِسْكَانُ فِي الْوَقْفِ عَارِضًا وَالإِدْغَامُ مَا لِكَسْرِةِ الرَاءِ مُيِّلاَ»[٢]

وعلى الجمع بينهما في باب الإمالة جرى عمل ابن الجزري في طيبته: [٣]

وَلَيسَ إِدغَامٌ ووَقفٌ إِنْ سَكَنْ يَمنَعُ مَا يُمالُ لِلكَسْرِ.....

وعليه أيضاً عمل ابن الفصيح في حل الرموز: [٤]

وَمَا الوَقْفُ إِسْكَاناً والإِدْغَامُ لِلْعُرُو ضِ مَانِعَ مَا لِكَسْرَةِ الرَّاءِ مُيِّلاَ

وأجيب عن صنيع الإمام الشاطبي في ذكر مسألة جواز الإمالة مع الإدغام العارض في باب الإدغام دون باب الإمالة: أن الإمام الشاطبي لما فرغ من بيان الحروف التي تدغم في مثلها أو مقاربها، أتبعه بذكر ثلاث قواعد؛ تتميماً لمسائل الباب، منها هذه القاعدة، وناسب ذكرها هنا؛ لأن شبهة المنع إنما نشأت من الإدغام،[٥] ولأن تأخيرها إلى باب الإمالة فيه تأخير للبيان عن محله، وهو ما لا ينبغي حصوله في مسائل العلم، قال السمين الحلبي(ت:٧٥٦هـ):«أما كون الإمالة أولى بهذه المسألة فممنوع، بل الظاهر التساوي؛ إذ لكلٍ منهما مسوغ».[٦]

(١) إبراز المعاني (٩٥).

(٢) كنز المعاني (٢/ ٣٠٢).

(٣) متن طيبة النشر في القراءات العشر (٥٣).

(٤) حل الرموز ومحل الكنوز، لابن الفصيح، بحث لنيل درجة الدكتوراه في القراءات، الجامعة الإسلامية، للباحث: هشام بن سليمان الزريري (٢٩٤).

(٥) انظر: كنز المعاني (٢/ ٣٠٢)، واللآلئ الفريدة (١/ ٢٠٨)، والعقد النضيد (١/ ٥٥٢).

(٦) العقد النضيد (١/ ٥٥٣).

المبحث الرابع

التعقبات الواردة في باب الهمزتين من كلمة

المطلب الأول: عند قول الشاطبي:

١٨٥- وَحَقَّقَهَا فِي فُصِّلَتْ (صُحْبَةٌ) ءَأَعْـ ـجَمِيٌّ وَالأولَى أَسْقِطَنَّ (لِـ)تَسْهُلاَ

١٨٦- وَهَمْزَةَ أَذْهَبْتُمْ فِي الأَحْقَافِ شُفِّعَتْ بِأُخْرَى (كَـ)مَا (دَ)امَتْ وِصَالاً مُوَصَّلاَ

١٨٧- وَفِي نُونِ فِي أَنْ كَانَ شَفعَ هَمْزَةٌ وَشُعْبَةُ أَيْضاً وَالدِّمَشْقِي مُسَهِّلاَ

١٨٨- وَفِي آلِ عِمْرَانَ عَنِ ابْنِ كَثِيرِهِمْ يُشَفَّعُ أَنْ يُؤْتَى إِلَى مَا تَسَهَّلاَ

فالشاطبي ذكر في هذه الأبيات كلمات خرجت عن قاعدة القراء في المفتوحتين، إلا أن ذكرها متعقب عند بعض الشراح بأن ترتيبها لم يكن وفق ترتيبها في المصحف، فكان من الأولى أن يكون البيت الأخير المشتمل على الخلاف في ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ من قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾[١] أولاً، وبهذا يستقيم الترتيب، قال الإمام الفاسي في شرحه لهذا البيت: «وقد كان الترتيب يقتضي تقديم هذه الكلمة على كلمة فصلت وما بعدها»،[٢] وقال الجعبري: «والترتيب يقتضي تقديم ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾».[٣]

بيد أن الشراح وجهوا صنيع الشاطبي بأن الاختلاف بين القراء في المواضع الثلاثة المتقدمة، وأعني بها: كلمة ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ۖ ءَأَعْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾[٤]، و﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا﴾[٥]، و﴿أَن كَانَ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا

(١) آل عمران (٧٣).

(٢) اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة (١/ ٢٤٦).

(٣) كنز المعاني (٢/ ٤٠٤).

(٤) فصلت (٤٤).

(٥) الأحقاف (٢٠).

مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [1] أوسع من الاختلاف في موضع آل عمران، فسوغ تقديمها تنبيهاً لذلك، حيث لم ترد في ﴿أَن يُؤْتَىٰ﴾ سوى قراءتين لابن كثير، والأخرى للباقين، بينما تنوعت اختلافات القراء وتعددت في ﴿ءَاْعْجَمِيٌّ﴾ و ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ و ﴿أَن كَانَ﴾ ، قال الإمام ابن آجُرُّوم في شرحه المسمى بفرائد المعاني في شرح حرز الأماني عند قول الشاطبي:

١٨٨- وَفِي آلِ عِمْرَانَ عَنِ ابْنِ كَثِيرِهِمْ يُشَفَّعُ أَنْ يُؤْتَى إِلَى مَا تَسَهَّلاَ

«وقد كان الترتيب يقتضي تقديم هذه الكلمة على كلمة فصلت وما بعدها، غير أن الاختلاف لما كان فيما قدّمه عليها أوسع من الاختلاف فيها، سوّغ تقديمه اهتماماً لذلك»،[2] وقال السمين الحلبي: «وكان الترتيب أن يقدم هذا الحرف على حرف فصلت وما بعدها؛ لأن هذه في آل عمران -وهي بعد البقرة- وإنما فعل ذلك؛ لأن الاختلاف لما كان فيما قدمه عليها أوسع من الاختلاف فيها، سوّغ تقديمه اهتماماً لذلك»،[3] وقال الجعبري: «لكن لما كان ﴿أَن يُؤْتَىٰ﴾ لا يدخل في الباب إلا على قراءة واحدة، وسقط أكثر أحكامه، وغيرت الأولى من ﴿ءَأَمِنتُم﴾ وانضم إليها أخرى تراخيا عن الأصل المقرر، أخرها لذلك، ولولا هذا لجعل قوله: (وَفِي آلِ عِمْرَانَ) إلى آخر الأربعة عقب قوله: (وَقُلْ أَلِفَاً)، ثم ذكر الثلاثة بعدها»[4].

المطلب الثاني: عند قول الشاطبي:

١٨٩- وَطه وفِي الأَعْرَافِ وَالشُّعَرَا بِهَا ءَآمَنتُمُ لِلكُلِّ ثَالِثًا ابْدِلاَ

١٩٠- وَحَقَّقَ ثَانٍ (صُحْبَةٌ) وَلِقُنْبُلٍ بِإِسْقَاطِهِ الأُولى بِطه تُقَبِّلاَ

١٩١- وَفي كُلِّهَا حَفْصٌ وَأَبْدَلَ قُنْبُلٌ فِي الْاَعْرَافِ مِنْهَا الْوَاوَ وَالْمُلْكِ مُوْصِلاَ

(١) القلم (١٤).

(٢) فرائد المعاني في شرح حرز الأماني (٢/ ٦٢٨).

(٣) العقد النضيد في شرح القصيد (٢/ ٧٣٥).

(٤) كنز المعاني في شرح حرز الأماني (٢/ ٤٠٤).

أراد الشاطبي في هذه الأبيات ذكر الخلاف في كلمة ﴿ءَأَمِنتُم﴾ مما وقع فيه ثلاث همزات، وقد وردت في ثلاث سور: الأعراف وطه والشعراء،[١] وأصل هذه الكلمة (أَأَأْمنتم) بثلاث همزات، الأولى: همزة الاستفهام الإنكارية، والثانية: همزة أفعل الزائدة وكلاهما مفتوحتان، أما الثالثة: فهي ساكنة وقعت فاءً للكلمة،[٢] ومما جاء على مثل هذا الوصف والقيد كلمة ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ في سورة الزخرف، وجاءت الإشارة إليها عند الإمام الشاطبي في فرش سورة الزخرف في قوله:

١٠٦٢- ءَآلِهةٌ كُوفٍ يُحَقِّقُ ثَانِياً وَقُلْ أَلِفاً لِلْكُلِّ ثَالِثاً ابْدِلاَ

ولهذا فقد تعقب بعض الشراح بأن الأولى أن يكون محلها مع الخلاف في كلمة ﴿ءَأَمِنتُم﴾ في باب الهمزتين من كلمة؛ جمعاً بينهما لاتحاد الوصف والعلة، فهو مما اجتمع فيه ثلاث همزات في الأصل، اتفق السبعة على إبدال الثالثة منها ألفاً، قال الإمام الفاسي: «وقد كان الوجه أن يذكر الاختلاف في قوله في سورة الزخرف هاهنا؛ لمناسبته ﴿ءَأَمِنتُم﴾ في اجتماع ثلاث همزات في الأصل».[٣]

لكن الإمام الفاسي وجه صنيع الإمام الشاطبي بترك الإشارة إلى ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ ضمن مسائل الباب خوفاً من سآمة القارئ إذ أنه أطال الكلام في ﴿ءَأَمِنتُم﴾[٤]، وليس هذا بشيء عند السمين، إذ كان في استطاعة الناظم أن يترك الكلام عن صاحبة الهمزتين، ويذكر عوضاً عنها ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ فهي أحق بالذكر هنا من التي في الملك؛ لكونها مما اجتمع فيها ثلاث همزات، قال السمين الحلبي: «واعترض على المصنف أيضا بأنه كان ينبغي أن يذكر هنا مسألة: ﴿ءَأَلِهَتُنَا خَيْرٌ﴾ في سورة الزخرف فإنها من الباب حقيقة؛ إذ اجتمع فيها ثلاث هزات، فذكرها أولى من ذكر

(١) (الأعراف:١٢٣)، (طه:٧١)، (الشعراء:٤٩).

(٢) انظر: اللآلئ الفريدة (١/ ٢٤٦)، والعقد النضيد (٢/ ٧٣٦).

(٣) اللالئ الفريدة في شرح القصيدة ١/ ٢٤٦، وانظر: سراج القاري/ ٧٤.

(٤) انظر: اللالئ الفريدة في شرح القصيدة١/ ٢٤٦.

﴿ءَأَمِنتُم﴾ في الملك، وأجيب عنه بأنه خاف السامة من التطويل في الكلام على لفظ ﴿ءَأَمِنتُم﴾؛ فإنما استوعبت ثلاثة أبيات، وهذا لا يفيد، إذ لقائل أن يقول: كان ينبغي أن يترك الكلام في ﴿ءَأَمِنتُم﴾ في الملك ويذكر ﴿ءَأَلِهَتُنَا خَيْرٌ﴾، وأيضا فإنه كرر الكلام في ﴿ءَأَمِنتُم﴾ في الملك هنا وفي سورتها».[(١)]

ويرى الإمام ابن آجُرُّوم أن هذا الموضع اختلف عن غيره بعدم قراءته بالإخبار؛ فلأجل هذا أخر الشاطبي ذكره في الفرش: «ولم يذكر الناظم أيضا قوله تعالى: ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ في الزخرف في هذا الموضع، بل ذكره في موضعه من الفرش، وكأنه كرة تطويل الباب به، والله أعلم، أو لأن أحكامه تخالف أحكام هذه المواضع، ألا ترى أنه لم يقرأه أحد بالإخبار».[(٢)]

المطلب الثالث: عند قول الشاطبي:

١٩٥- وَأَضْرُبُ جَمْعِ الْهَمْزَتَيْنِ ثَلاَثَةٌ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ أَئِنَّا أَءُنْزِلاَ

هذه الترجمة معقودة لبيان أن اجتماع الهمزتين في كلمة التي أشار إليها في أول الباب يأتي على ثلاثة أنواع: مفتوحتان، ومفتوحة بعدها مكسورة، ومفتوحة بعدها مضمومة، وقد أشار بعض الشراح إلى أن الأولى بيان هذا التقسيم في بداية الباب، وهو الأنسب بترتيب الكلام، قال شعلة: «وكان ينبغي أن يذكر الأمثلة أول الباب»[(٣)] وقال الإمام أبو شامة: «وكان الأولى تقديم هذا البيت في أول الباب».[(٤)]

وأجيب عن هذا التعقب بأن المقصود من ذِكْر الشاطبي له هنا في هذا الموضع من الباب ليس لبيان التقسيم فحسب، وإنما ليكون بمثابة التوطئة والتمهيد

(١) العقد النضيد في شرح القصيد (٢/ ٧٤٦).

(٢) فرائد المعاني في شرح حرز الأماني (٢/ ٦٣٤).

(٣) كنز المعاني لشعلة (١٠١).

(٤) إبراز المعاني (١٣٦).

للخلاف في المد بين الهمزتين كما سيأتي.[١]

قال السمين الحلبي: «وكان ينبغي أن يقدم هذا البيت في أول الباب، وإنما ذكره هنا ليبني عليه قاعدة المد وعدمه بين القراء».[٢]

وقال ابن آجُرُّوم: «وإنما ذكر الناظم هذا البيت؛ ليركب عليه أحكام ما يأتي بعده من الفصل بين الهمزتين».[٣]

(١) انظر: إبراز المعاني (١٣٦)، وكنز المعاني للجعبري (٢/ ٤١١).

(٢) العقد النضيد في شرح القصيد (٢/ ٧٦٤).

(٣) فرائد المعاني في شرح حرز الأماني (٢/ ٦٥٠).

المبحث الخامس

التعقبات الواردة في باب الهمز المفرد

المطلب الأول: عند قول الإمام الشاطبي:

٢٢٤- وَوَرْشٌ لِـلَاَّ والنَّسِيءُ بِيَائِهِ وَأَدْغَـمَ فِي يَـاءِ النَّسِـيءِ فَثَقَّـلاَ

كلامه في هذه الترجمة على لفظي ﴿لِئَلَّا﴾ في مواضعها الثلاث،[١] و﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ﴾[٢]، فأفاد بقراءتهما لورش بإبدال الهمز ياء مع الإدغام في الثاني، وقد أشار بعض الشراح إلى أنّ الأولى والأفضل ذكر هذا البيت بعد الانتهاء من مذهب ورش الوارد في أول الباب؛ ليتم الكلام على مذهبه، ويتصل بعضه ببعض، قال الإمام الجعبري: «حق هذا البيت أن يكون عقيب نحو: ﴿مُؤَجَّلًا﴾[٣] ؛لأنه تمام مذهب ورش»،[٤] وقال السمين الحلبي:«ولو ذكر هاتين المسألتين بعد قوله:

٢١٤- سِـوَى جُمْلَةِ الإِيوَاءِ وَالْوَاوُ عَنْهُ إِنْ تَفَتَّحَ إِثْـرَ الضَّـمِّ نَـحْـوُ مُـؤَجَّـلاَ

لكان أولى؛ إذ هي لقارئ واحد، ولئلا يتوهم أن ورشاً تابع السوسي في ذلك، وليس كذلك»،[٥] فأتى تعقبه من وجهين: الأول: أن الإبدال في الجميع خاص بمذهب ورش، ومن ثم كان الأولى وصل الكلام بعضه ببعض، وعدم مخالفة الترتيب بالتفرقة بينهما، والوجه الآخر: أن ذكر مذهب ورش بعد مذهب السوسي قد يتوهم منه أن ورشاً متابع للسوسي في إبدال الكلمات المذكورة في البيت، وليس الأمر كذلك.

---

(١) (البقرة:١٥٠)، (النساء:١٦٥)، (الحديد:٢٩).

(٢) (التوبة:٣٧).

(٣) (آل عمران:١٤٥).

(٤) كنز المعاني للجعبري (٢/ ٤٦٢).

(٥) العقد النضيد في شرح القصيد (٢/ ٨٧٦-٨٧٧).

وأجيب عن هذا التعقب بأن هاتين الكلمتين خرجتا عن الأصل المقرر، أما ﴿لِئَلَّا﴾ فلكون همزتها لا توزن؛ لأنها مجرد حروف، والحروف لا توزن، وأما ﴿ٱلسَّيِّئُ﴾ فجاءت على خلاف قاعدة ورش في الإبدال، إذ الهمزة فيه ليست فاء الفعل، وشرط ورش في إبدال الهمزة أن تكون فاء للفعل؛ فلأجل تلك المخالفة آثر الناظم تأخيرهما، قال الإمام الجعبري: «لكن أخره؛ لينبه على أن ﴿لِئَلَّا﴾ لا يوزن و﴿ٱلسَّيِّئُ﴾ بعيد عن أصله».[١]

المطلب الثاني: عند قول الشاطبي:

٢٢٥- وَإِبْـدَالُ أُخْرَى الْهَمْزَتَيْنِ لِكُـلِّهِمْ إِذَا سَكَـنَـتْ عَـزْمٌ كَـآدَمَ أُوهِـلاَ

ذكر الناظم في هذا البيت قاعدة عامة لجميع القراء، وهي وجوب إبدال الهمزة الثانية إذا كانت ساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، فتبدل الساكنة بعد فتح ألفاً، وتبدل الساكنة بعد كسر ياء، وتبدل الساكنة بعد ضم واواً، وقد أشار بعض الشراح إلى أن ذكر هذه القاعدة في باب الهمزتين من كلمة أولى من ذكرها هنا؛ لأن مدار القاعدة حول الهمزتين من كلمة، فالأنسب اختصاص ذلك تحت الباب المعقود لأجله، وهو باب الهمزتين من كلمة.

قال الإمام أبوشامة: «هذه المسألة موضعها باب الهمزتين من كلمة لا هذا الباب، فإنه للهمز المفرد»[٢] وقال السمين: «واعترض على الناظم بأنه كان ينبغي أن يذكر في هذا الباب ما اجتمع فيه همزتان سكنت ثانيتهما، وقد أخر الكلام عليه وأدرجه في آخر باب الهمز المفرد، فذِكرُه هذا الحكم في هذه الكلمة في هذا الباب عند لفظ ﴿أَيِمَّةَ﴾ أولى من ذِكره إيّاه في الهمز المفرد؛ لدخوله في الهمزتين من كلمة»،[٣] وقال الشيخ عبدالفتاح القاضي: «تضمن هذا البيت قاعدة كلية لجميع

(١) كنز المعاني للجعبري (٢/ ٤٦٢).

(٢) إبراز المعاني (١٦٠).

(٣) العقد النضيد (٢/ ٧١٦).

القراء، وكان الأنسب ذكرها في باب الهمزتين من كلمة».[١]

وأجيب عن هذا التعقب بأن الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ أشار إلى ذكر قاعدة الإبدال المجمع عليها هنا؛ لتناسب ذلك مع ما قبله من أبيات الباب، فإنه لما تحدث عن إبدال الهمزة المفردة الساكنة على اختلاف أنواعها من كونها فاءً وعيناً ولاماً، ومذاهب القراء فيها رأى من المناسب ذكر حكم إبدال تلك الهمزة الساكنة إذا سبقت بنظريتها المتحركة.[٢]

(١) الوافي في شرح الشاطبية (١٨٢).

(٢) انظر: العقد النضيد (٢/ ٨٧٨-٨٧٩)، وكنز المعاني للجعبري (٢/ ٤٦٣).

المبحث السادس

التعقبات الواردة في باب النقل

وذلك عند قول الإمام الشاطبي:

٢٣٤- وَنقْـلُ رِدًا عَـنْ نَافِعٍ وَكِتَابِيهْ بِـالإِسْـكـانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقَبُّلاَ

كـلامـه فـي هذه الترجـمـة على لفظي ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ مـن قـولـه تـعـالى: ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي ظَنَنتُ﴾[١] و﴿رِدْءًا﴾ من قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾[٢] فأفاد رَحِمَهُ اللَّهُ أن ﴿رِدْءًا﴾ قرأها نافع بنقل حركة الهمزة إلى الدال، وحذف الهمزة، وهذا على خلاف الأصل، وذلك أن قالون ليس من مذهبه النقل، وأما ورش فالنقل له من كلمتين، وليس من مذهبه إجراؤه في كلمة واحدة، وأما ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ فأخبر: أن ورشاً قرأها بإسكان الهاء من غير نقل في أصح الروايتين، وهو المذكور في التيسير لا غير،[٣] وترك النقل هنا لرعاية هاء السكت فإنها ساكنةً قال ابن الجزري: «وترك النقل فيه هو المختار عندنا، والأصح لدينا، وذلك أن هذه الهاء هاء سكت، وحكمها السكون فلا تحرك إلا في ضرورة الشعر على ما فيه من قبح»[٤]، وفي غير الأصح قرأ ورش على أصله بنقل حركة الهمزة إلى الهاء، وحذف الهمزة فحصل تحريك هاء السكت، وهذا خلاف الأصل.

وقد أشار بعض الشراح إلى أنّ الأولى والأفضل ذكر هذا البيت بعد مسألة ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ في قول الشاطبي:

٢٢٩- وَشَـيْءٍ وَشَـيْئًا لَمْ يَزِدْ وَلِنَافِعٍ لَـدَى يُـونُـسٍ آلانَ بِـالنَّقْـلِ نُقِّـلاَ

(١) الحاقة (١٩-٢٠).

(٢) القصص (٣٤).

(٣) التيسير (٣٦).

(٤) النشر (١/ ٤٠٩).

ليكمل الكلام على مذهب نافع، ويتصل بعضه ببعض،[١] قال أبو شامة:« لو أتى بهذا البيت قبل مسألة ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾؛ لكان أحسن ليتصل مذهب نافع بكماله يتلو بعضه بعضاً، وليفرغ مما روي عن ورش الانفراد بنقله، ثم يذكر من وافقه في شيء من مواضع النقل كما هي عادته غالباً في باقي الأبواب»،[٢]

وقال الجعبري: «حق هذا البيت أن يكون بعد (بِالنَّقْلِ نُقِّلاَ)»،[٣]وقال السمين : «وليته ذكر هذا الحرف بعد مسألة ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ ليكمل الكلام في مذهب نافع بكماله ثم ينتقل إلى غيره، وليفرغ ما انفرد به ورش ثم يذكر من وافقه في شيء من الحروف، والظاهر أنه إنما ذكر ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ قبل هذا لأنه هو المبوب عليه؛ إذ هو من كلمتين».[٤]

وأجيب عن هذا التعقب بأن هاتين الكلمتين خرجتا عن الأصل المقرر، أما ﴿كَنِبِيَهٌ﴾؛ فلأن النقل فيها ضعيف في اللغة العربية، وأما ﴿رِدْءًا﴾ فجاءت على خلاف أصل ورش؛ لأن شرط النقل عنده أن يكون من كلمتين، وجاءت هنا في كلمة واحدة،[٥] قال الإمام أبو شامة: «وإنما أخر هذا البيت لأن النقل في﴿كِنَبِيَهٌ﴾ ضعيف، والنقل في﴿رِدْءًا﴾ على خلاف أصل ورش؛ لأنه لا ينقل في كلمة».[٦]

(١) انظر: العقد النضيد (٢/ ٩٣٠)، وكنز المعاني للجعبري (٢/ ٤٨١).

(٢) إبراز المعاني (١٦٤).

(٣) كنز المعاني للجعبري (٢/ ٤٨٩).

(٤) العقد النضيد في شرح القصيد (٢/ ٩٣١).

(٥) انظر: كنز المعاني للجعبري (٢/ ٤٨٩)، والجوهر النضيد (٤٣٢) بتحقيق: خالد محمد اسحاق رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه من أول باب إدغام المتقاربين إلى نهاية أحكام النون الساكنة والتنوين.

(٦) إبراز المعاني(١٦٤).

المبحث السابع

التعقبات الواردة في باب وقف حمزة وهشام على الهمز

المطلب الأول: عند قول الشاطبي:

٢٤٢- وَفِي غَيْرِ هـذَا بَيْنَ بَيْنَ وَمِثْلُهُ يَقُولُ هِشَامٌ مَا تَطَرَّفَ مُسْهِلاَ

من المعلوم أن لحمزة في تخفيف الهمزة مذهبان:

أحدهما: التخفيف التصريفي، ويسمى القياسي، وهو ما اتفق عليه أئمة العربية حيث تبدل فيه الهمزة من جنس حركتها، أو حركة ما قبلها، أو تسهل على خلاف في ذلك، وهذا هو الأكثر والأشهر.

وثانيها: التخفيف الرسمي، وهو الذي يتبع فيه عند الوقف على الهمزة رسم المصحف العثماني، وإلى هذا ذهب جماعة من أئمة هذا الفن منهم الداني وشيخه أبو الفتح فارس ومكي والشاطبي،[(١)] فأشار الناظم في هذا البيت إلى أن هشاماً قرأ بمثل ما قرأ به حمزة في جميع ما تقدم من أنواع التسهيل في الهمزة المتطرف فقط دون المتوسط، ووجه ذلك: أن المتطرف أحرى بالتخفيف؛ لأنه محل استراحة وانقطاع نفس.[(٢)]

ووجه التعقب أن الإمام الشاطبي أتى ببيت الموافقة بعد الفراغ من ذكر مذهب حمزة في التخفيف القياسي، وقبل الشروع في التخفيف الرسمي، مما يوهم أن الموافقة تشمل القياسي لا الرسمي، وليس الأمر كذلك، قال الإمام الجعبري في شرحه لبيت الشاطبي المشتمل على ذكر قاعدة التخفيف الرسمي:

٢٤٤- كَقَوْلِكَ أَنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْهُمْ وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالخَطِّ كانَ مُسَهَّلاَ

«وظاهر التركيب عود هاء أنه إلى هشام لقربه، لكن أصالة حمزة في الباب

(١) انظر: النشر (١/ ٤٢٨)، والكوكب الدري في شرح طيبة ابن الجزري (١٩٢).

(٢) انظر: العقد النضيد (٢/ ٩٧١).

صرفتها إليه، ولو أخَّر موافقة هشام إلى ما بعد هذا البيت لكان نصاً على موافقته في الرسم أيضاً.. ... فلو قال كالبيت الذي نظمناه ثم قال مثل:

وقال سليم كان يتبع رسمه ووالى هشام في المطرف مسهلا

لنص عليه»،[(١)] ولهذا فإن بيت الموافقة عند ابن الجزري في طيبة النشر جاء في آخر الباب ضماناً واستيعاباً لشمول الموافقة في جميع ما تقدم من أنواع التسهيل قياساً ورسماً حيث قال:[(٢)]

بَعْدَ مَحْرَكٍ كَذَا بَعْدَ أَلِفْ وَمِثْلَهُ خُلْفُ هِشَامٍ فِي الطَّرَفْ

وجاء أيضاً عند الإمام ابن الفصيح بما يحقق هذا المعنى: [(٣)]

١٨٩- وَقِيلَ بِوَفْقِ الرَّسْمِ حَمْزَةُ سَهَّلَا فَيَاءً وَأُخْتَيْهَا وَمَحْذُوفَهُ تَلَا

١٩٠- وَيَتْلُوا هِشَامٌ فِي الْمُطَرَّفِ هَمْزَهُ بِمَا حَمْزَةٌ فِيهِ تَلَا مُتَقَبِّلَا

وأجيب عن هذا التعقب بأن الناظم أطلق تخفيف الهمزة المتطرفة لهشام، فيشمل ما تقدم من التخفيف القياسي، وما سيأتي من التخفيف الرسمي، قال الإمام ابن الجندي: «ثم أخبر آخر البيت أن هشاماً خفف الهمزة المتطرفة كما خففها حمزة، بالكيفية المذكورة قياساً ورسماً، لإطلاق الناظم ذلك في (مَا تَطَرَّفَ مُسْهِلاَ)، وسيأتي حكم اتباع الرسم عند قوله:(وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالخَطِّ كانَ مُسَهَّلاَ)».[(٤)]

المطلب الثاني: عند قول الشاطبي:

٢٥١- وَمَا وَاوٌ اصْلِيٌّ تَسَكَّنَ قَبْلَهُ أوِ الْيَا فَعَنْ بَعْضٍ بِالإِدْغَامِ حُمِّلاَ

(١) كنز المعاني (٢/ ٥١٩).

(٢) متن طيبة النشر في القراءات العشر (٤٨).

(٣) حل الرموز ومحل الكنوز، لابن الفصيح، بحث لنيل درجة الدكتوراه في القراءات، الجامعة الإسلامية، للباحث: هشام بن سليمان الزريري (٢٢٥).

(٤) الجوهر النضيد في شرح القصيد (٤٧٥) بتحقيق: د. خالد محمد اسحاق رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه من أول باب إدغام المتقاربين إلى نهاية أحكام النون الساكنة والتنوين.

بين الشاطبي في صدر الباب أن الياء والواو الساكنتين قبل الهمز حكمهما: النقل إن كانتا أصليتين، والإدغام إن كانتا زائدتين، وأشار هنا إلى أن بعض الرواة روى وجهاً آخر في الياء والواو الأصليتين، وهو إبدال الهمزة بعده حرفاً مثله، وإدغامه فيه سواءً كان الهمز متوسطاً نحو: ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ (١) ﴿ٱلسُّوَأَىٰٓ﴾ (٢) أو متطرفاً نحو: ﴿شَيْءٍ﴾ (٣) ﴿لَنَنُوٓأُ﴾ (٤) إجراءً للأصلي مجري الزائد، وعليه فإن الأنسب والألصق بسياق الكلام ألا يفصل الإمام الشاطبي بين حكم الإدغام في الزائدتين والأصليتين فصلا طويلا تخلله تراجم مغايرة، قال الإمام السخاوي:«قد سبق ذكر الساكن الزائد والأصلي، وكان ينبغي أن يكون هذا البيت بعد قوله:(وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مُبْدِلاَ)»،(٥) وقال الإمام أبو شامة:« وكان الأحسن أن يذكر هذا البيت عقيب قوله: :(وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مُبْدِلاَ)»(٦) .

وقال الجعبري: «ولو ذكر هذا بعد قوله:(وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ)؛ لألحقه بأصله»،(٧) وعلى جمع المسألتين لاتحاد الحكم جرى عمل المحقق ابن الجزري في طيبة النشر بقوله: (٨)

وَالـوَاوُ والـيـَا إِنْ يُـزَادَا أَدْغـمـَا وَالبَعْضُ في الأَصْلِيِّ أَيضاً أَدْغَـمَا

وما ذهب إليه السخاوي وغيره من الشراح من أفضلية وصل الكلام ذي الموضوع الواحد بعضه ببعض، وعدم الفصل بينه بكلام دخيل عليه هو قول له وجاهته، لاسيما في المسائل العلمية.

(١) آل عمران (٤٩).
(٢) الروم (١٠).
(٣) البقرة (٢٠).
(٤) القصص (٧٦).
(٥) فتح الوصيد (٢/ ٣٦٥).
(٦) إبراز المعاني (١٨٠).
(٧) كنز المعاني للجعبري (٢/ ٥٣٤).
(٨) متن طيبة النشر في القراءات العشر (٤٨).

وقد نازع في صحة الاعتراض وسلامة التعقيب أبو عبدالله الفاسي في شرحه بقوله عند حكم الإدغام في الأصليتين: «قال بعضهم: وكان ينبغي أن يكون هذا البيت بعد قوله: (وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مُبْدِلاَ)، قلت: وليس الأمر كما قال، بل هذا البيت حال في مكانه، مستقر في مركزه؛ لأن الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ قدم ما يعتمد عليه من أحكام التخفيف في جميع أنواع الهمز وانقضى ذلك عند قوله: (وفي غير هذا بين بين)، ثم أردف ذلك بأحكام تتعلق ببعض ما سبق، وبأوجه زائدة لا تبلغ درجة ما ذكره في هذا الباب من الأوجه المذكورة».[(١)]

وجواب أبي عبدالله الفاسي ليس بظاهر على ما أفاده السمين في شرحه حين تعقبه على ما قاله،[(٢)] بل فيه تكلف، ولا شك أن لمَّ شتات المسائل مما يحتاجه كل متعلم، وهو أدعى إلى جمع المتفرق وضبط المتفرع.

المطلب الثالث: عند قول الشاطبي:

٢٥٢- وَمَا قَبْلَهُ التَحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ حُرّْ رَكاً طَرَفاً فَالْبَعْضُ بالرَّوْمِ سَهَّلاَ

هذا البيت في بيان ما نقله بعض الرواة عن حمزة أنه يسهل الهمزة مع الروم في كل همزة متطرفة قبلها ألف نحو: ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾[(٣)] أو حرف متحرك نحو: ﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾[(٤)] وهذا تخصيص من عموم قول الشاطبي:

٢٥٠- وَاشْمِمْ وَرُمْ فِيمَا سِوى مُتَبَدِّلٍ بِهَا حَرْفَ مَدٍّ وَاعْرِفِ الْبَابَ مُحْفِلا

ولهذا فقد قال الإمام أبو شامة مقترحاً إعادة ترتيب هذا البيت: «فلو كان هذا البيت جاء عَقِيبَ قوله: (وَأَشْمِمْ وَرُمْ)؛ لكان أوضح للمقصود وأبين، وقلت أنا

(١) اللالئ الفريدة في شرح القصيدة (١/ ٣١٨).
(٢) انظر: العقد النضيد (٢/ ١٠٢٨).
(٣) البقرة (١٩).
(٤) الرحمن (٢٢).

بيتين قرَّبا معنى بيتيه على ما شرحناهما به:

وَأَشْمِمْ وَرُمْ فِي كُلِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ سِوَى أَلِفٍ وَامْنَعْهُمَا المَدَّ مُبْدِلَا

أي: في كل همزة قبلها ساكن غير الألف، وهما نوعان النقل والإدغام كما سبق أو يقول:

وَأَشْمِمْ وَرُمْ تَحْرِيكَ نَقْلٍ وَمُدْغَمٍ كَشَيءٍ دِفء وَامْنَعْهُمَا المَدَّ مُبْدِلَا

أي: وامنع المد أي في حرف المد المبدل من الهمز من الروم والإشمام، ثم بين ذلك الذي يمنعه منهما فقال:

وَذَلِكَ فِيمَا قبْلَهُ أَلِفٌ أَوْ الَّـ ـذِي حَرَّكُوا وَالبَعْضُ بِالرَّومِ سَهَّلَا

فانضبط في هذين البيتين على التفصيل كل ما يدخله الروم والإشمام، وما لا يدخلانه والله أعلم»،[١] وقال السمين بعد أن نقل تعقب أبي شامة: «وما قاله حسن».[٢]

وقال الإمام الجعبري: «ولو ذكر هذا بعد قوله:(وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ)؛ لألحقه بأصله، واتصل قوله: (وَاشْمِمْ) بمخصصه في قوله: (وَمَا قَبْلَهُ التَحْرِيكُ)»[٣] وبعد أن نقل الإمام ابن الجندي تعقب الجعبري علق عليه بقوله: «قلت: يعني: لا تصل الإدغام بالإدغام، واتصل (وَأَشْمِمْ وَرُمْ) الذي هو عام بالمخصص منه في قوله: (وَمَا قَبْلَهُ التَحْرِيكُ)، البيت؛ لأنه مخصص منه، فوقع قوله: (وَمَا وَاوٌ أَصْلِيٌّ) فاصلاً بين أحكام الروم والإشمام، وهذا القول سبقه إليه السخاوي وأبو شامة».[٤]

(١) إبراز المعاني(١٨١).

(٢) العقد النضيد (٢/ ١٠٣٨).

(٣) كنز المعاني للجعبري (٢/ ٥٣٤).

(٤) الجوهر النضيد في شرح القصيد (٥٠٤)، وانظر: فتح الوصيد (٢/ ٣٦٥).

وبناءً على ما سبق فإن الأولى من حيث الترتيب أن تلحق المسائل بأصولها المتعلقة بها، وألّا يفصل بينهما، فإن الإدغام في الهمزة المسبوقة بواو أو ياء ساكنتين أصليتين هو من توابع قوله:(وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مُبْدِلاَ)، فكان الأنسب ذكره هناك مع أصله، ويصير قوله: (وَاشْمِمْ وَرُمْ) موصولاً بقوله: (وَمَا قَبْلَهُ التَحْرِيكُ)، فتتحقق حينئذٍ مزيتان: وصل الكلام عن الإدغام بتمامه من جهة، واتصال الكلام عن أحكام الروم والإشمام من جهة أخرى، والله تعالى أعلم.

المبحث الثامن

التعقبات الواردة في باب الإمالة

المطلب الأول: عند قول الشاطبي:

٣٠٥- وَرُؤْيَاكَ مَعَ مَثْوَايَ عَنْهُ لِحَفْصِهِمْ وَمَحْيَايَ مِشْكَاةٍ هُدَايَ قَدِ انجَلاَ

بدأ الشاطبي أحكام هذا الباب بذكر ما اتفق عليه حمزة والكسائي وذلك في قواعد عامة، وكلمات مخصوصة، ثم أتبعه بجملة من الكلمات انفرد الكسائي بإمالتها.

ومما ذكره بعض الشراح هنا في الترتيب والتنسيق ما استحسنوه من أن يكون هذا البيت عقب الأبيات المتضمنة لانفرادات الكسائي، أي بعد قول الشاطبي: (وَحَرَفُ تَلاَهَا مَعْ طَحَاهَا وَفِي سَجى)؛ لأن الكلام لا يزال عن المواضع التي انفرد الكسائي بإمالتها، وإن كانت في إحدى الروايتين عنه، وعليه فلا ينبغي إدخال ما اشترك فيه الأخوان بينهما.

قال السمين الحلبي: «ثم اعلم أنه كان من حق الناظم أن يأتي بهذا البيت بعد قوله: (وَحَرَفُ تَلاَهَا مَعْ طَحَاهَا)؛ لأنه من إمالة الكسائي أيضاً، وإن انفرد به أحد راوييه عنه».(١)

وأجيب عن هذا التعقب أن الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ لما أشار إلى انفرادات الكسائي، بين أولاً ما انفرد فيه مما كان من ذوات الياء التي تضمنتها الأبيات التالية:

٢٩٨- ..... وَفِيمَا سَوَاهُ لِلكِسَائِي مُيِّلاَ

٢٩٩- وَرُءْيَايَ وَالرءْيَا وَمَرْضَاتِ كَيْفَمَا أَتَى وَخَطَايَا مِثْلُهُ مُتَقَبَّلا

٣٠٠- وَمَحْيَاهُمُوا أَيْضًا وَحَق تُقَاتِهِ وَفِي قَدْ هَدَانِي لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلاَ

(١) العقد النضيد (٨٢)، رسالة علمية لنيل درجة الماجستير بجامعة أم القرى من أول باب الإمالة إلى آخر باب اللامات، تحقيق: د. أحمد بن علي الحريصي.

٣٠١- وَفِي الْكَهْفِ أَنْسَانِي وَمَنْ قَبْلُ جَاءَ مَنْ عَصَانِي وَأَوْصَانِي بِمَرْيَمَ يُجْتَلاَ

٣٠٢- وَفِيهَا وَفِي طس آتَانِيَ الَّذِي أذَعْتُ بِهِ حَتَّى تَضَوَّعَ مَنْدَلاَ

ثم بين ما انفرد به مما كان من ذوات الواو، فألحق بها أيضاً ما كان كذلك، وشاركه فيه حمزة من باب التناسب، وضم النظير إلى مثله فقال:

٣٠٣- وَحَرْفُ تَلاَهَا مَعْ طَحَاهَا وَفِي سَجى وَحَرْفُ دَحَاهَا وَهَي بِالْوَاوِ تُبْتَلاَ

٣٠٤- وَأَمَّا ضُحَاهَا وَالضُّحى وَالرِّبا مَعَ الْـ ـقُوى فَأَمَالاَهَا وَبِالْوَاوِ تَخْتَلاَ

قال الإمام أبو عبدالله الفاسي: «وكان حق هذا البيت أن يكون بعد قوله: (وَحَرْفُ تَلاَهَا مَعْ طَحَاهَا وَفِي سَجى) إلى آخر البيت، إلا أنه اعترض بينهما بقوله: (وَأَمَّا ضُحَاهَا وَالضُّحى) إلى آخر البيت؛ لتناسب حكم البيتين، فإنهما من ذوات الواو، وكلم هذا البيت من ذوات الياء إلا ﴿مِشْكَوٰةٍ﴾».[(١)]

وقال السمين الحلبي: «لكن العذر له في ذلك أنه اعترض بينهما بقوله (وَأَمَّا ضُحَاهَا وَالضُّحى) إلى آخر البيت، لتناسب كلم البيتين في أنهما من ذوات الواو، وهذه الكلم من ذوات الياء، إلا ﴿مِشْكَوٰةٍ﴾، فضم النظير إلى النظير، وهو حسن».[(٢)]

المطلب الثاني: عند قول الشاطبي:

٣٠٩- رَمى (صُحْبَةٌ) أَعْمَى فِي الإِسْرَاءِ ثَانِيًا سِوًى وَسُدًى فِي الْوَقْفِ عَنْهُمْ تَسَبَّلاَ

٣١٠- وَرَاءُ تَرَاءَى (فَـ)ـازَ فِي شُعَرَائِهِ وَأَعْمى فِي الاسْرا (حُ)كْمُ (صُحْبَةٍ) أَوّلاَ

الكلام على كلمة ﴿أَعْمَىٰ﴾ في موضعيه من سورة الإسراء، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [(٣)] فالشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ فرق

(١) اللالئ الفريدة في شرح القصيدة (١/ ٤٠٠).

(٢) العقد النضيد (٨٢)، رسالة علمية لنيل درجة الماجستير بجامعة أم القرى من أول باب الإمالة إلى آخر باب اللامات، تحقيق: د. أحمد بن علي الحريصي.

(٣) الإسراء (٧٢).

بين الموضعين بمسألة ﴿تَرَىٰهَا﴾ ، ولم يتابع بينهما في السياق، قال أبو شامة:« وقد فصل الناظم بمسألة ﴿تَرَىٰهَا﴾ بين لفظي ﴿أَعْمَىٰ﴾ في الإسراء، ولو اتصلا لكان أولى، فيقول:

واعمى في الاسرا أولا حكم صحبة وراء تراءا بالإمالة فصلا»(١)

وقال الإمام ملا علي قاري: «وفرق الناظم بينهما بذكرهما في بيتين، وكان يمكنه أن يقول:(٢)

رَمى (صُحْبَةٌ) أَعْمَى فِي الإِسْرَاءِ ثَانِيًا وَأَعْمى فِي الإِسْرا (حُـ)ـكْمُ (صُحْبَةٍ) أَوّلاَ

وَرَاءُ تَـــراءَى (فـ)ـازَ فـي شُعَـرَائِـهِ سِـــوًى وَسُـدًى فِي وَقْـفِ صُحْبَةَ وُصِّلا

وعلى الجمع بينهما جاء عمل ابن مالك في قصيدته، حيث قال في موضع الخلاف:(٣)

ومحياي مع هداي تمِّم وصحبة رمي مع أعمى ثاني الاسرا وذا ابتدا

حوى صحبة ورا ترا ألْ فشا وصحْـ ـبة عند وقف في سوى ثم في سدا

ومثله عمل الإمام ابن الجزري في طيبة النشر، حيث عقد الخلاف بقوله:

وافق في أعمى كلا الإسرا صدا وأولاً حماً وفي سوىً سدى(٤)

وعليه أيضاً عمل ابن الفصيح في نظمه المسمى بحل الرموز ومحل الكنوز: (٥)

وَأَعْمَى فِي الإِسرَا ثَانِياً مَيَّلَا وَشُعْـ ـبَةٌ وَبِهَا هُمْ أَوَّلاً وَفَتَى العَلَا

وَدُونَ أَبِي عَمْرٍو أَمَالُوا رَمَى وَمَيَّلُوا دُونَهُ وَقْفاً سِوَىً وَسُدَىً جِلَا

(١) إبراز المعاني (٢١٩).

(٢) الضابطية للشاطبية اللامية (٥٤).

(٣) القصيدة المالكية في القراءات السبع، تحقيق د. أحمد بن علي السديس (٥٠).

(٤) متن طيبة النشر في القراءات العشر (٥١).

(٥) حل الرموز ومحل الكنوز، لابن الفصيح، بحث لنيل درجة الدكتوراه في القراءات، الجامعة الإسلامية، للباحث: هشام بن سليمان الزريري (٢٧٧).

وَفِي الشُّعَرَاءِ رَاتَرَاءَى لِحَمْزَةٍ أَمِلْ وَالَّذِي مِنْ بَعْدِ رَاءٍ تَمَثَّلَا

وأجيب عن هذا التعقب: أن الإمام الشاطبي لما عقد في أول الباب ما اتفق على إمالته حمزة والكسائي، بين ابتداءً من هذه الأبيات من شاركهما ووافقهما، فبدأ بموافقة شعبة لهما في كلمات ﴿رَمَىٰ﴾ و﴿سُدًى﴾ و﴿سُوًى﴾ والموضع الثاني من كلمة ﴿أَعْمَىٰ﴾، ثم ثنى بموافقة أبا عمرو لمن سبق، وذلك في الموضع الأول من كلمة ﴿أَعْمَىٰ﴾، فحصل بسبب ذلك الفصل بين الموضعين، وعدم التتابع بينهما، والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: عند قول الشاطبي:

٣٢٧- وَإِضْجَاعُ أَنْصَارِي (تَـ)ـمِيمٌ وَسَارِعُوا نُسَارِعُ وَالْبَارِي وَبَارِئِكُمْ (تَـ)ـلاَ

٣٢٨- وَآذَانِهِمْ طُغْيَانِهِمْ وَيُسَارِعُو نَ آذَانِنَا عَنْهُ الْجَوَارِي (تَـ)ـمَثَّلاَ

هذه الترجمة في تعداد كلمات انفرد بإمالتها دوري الكسائي، والملاحظ عند الإمام الشاطبي عدم ذكر كلمتي ﴿جَبَّارِينَ﴾ و﴿وَٱلْجَارِ﴾ في هذه الترجمة، بل جاءت الإشارة إليهما فيما سبق، مع أن الملاءمة والمناسبة الجمع في مكان واحد؛ لاتفاق القارئ، وقد تساءل عن ذلك الإمام الفاسي فقال ما نصه: «فإن قيل: لم ذكر ﴿جَبَّارِينَ﴾ و﴿وَٱلْجَارِ﴾ مع ما تقدم، ولم يذكرهما مع هذه الكلم، لتناسب الجمع في انفراد الدوري عن الكسائي بإمالتها؟

قيل: كما أن ورشاً يقرأ الكلم المتقدمة بين بين، ويقرأ ﴿جَبَّارِينَ﴾ و﴿وَٱلْجَارِ﴾ كذلك في أحد الوجهين ذكرهما بعدهما؛ لما يحصل من الاختصار بإمالة ورش فيهما عليهما، ألا تراه قال: وهذان عنه باختلاف فأوجز وأحسن، بخلاف هذه الكلم فإن ورشاً يفتح جميعها، فلو ذكرهما معهما لاحتاج في بيان مذهب ورش فيهما إلى طول عبارة».[(١)]

(١) اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة (١/ ٤٢٩).

وقال السمين الحلبي:«فإن قيل: كان ينبغي للناظم أن يذكر مع هذه الكلم والكلم التي بعدها في البيت الآتي لفظ ﴿جَبَّارِينَ﴾ و﴿وَٱلْجَارِ﴾ ، فإن الجميع مما انفرد به الدوري عن الكسائي، ففي ذكره لهما مع هذه الكلم مناسبة ظاهرة هو أن يذكر جميع ما انفرد به بعض القراء، وهو أولى من أن يذكرهما في موضع آخر، فالجواب: أن ورشاً يقرأ الكلم المتقدمة بين بين، ويقرأ هذين الحرفين أعني: ﴿جَبَّارِينَ﴾ و﴿وَٱلْجَارِ﴾ كذلك بخلاف عنه فيهما خاصة، فلما كان يقرؤهما كذلك ذكرهما بعدها؛ لما في ذلك من اختصار العبارة ورشاقتها بإحالة ورش فيهما عليها، ألا تراه كيف قال (وهذان عنه باختلاف) فأوجز في عبارته مع وضوحها، بخلاف ما لو ذكرهما مع هذه الكلم فإنه كان يحتاج نظمه بعد ذلك إلى بيان مذهب ورش فيهما بعبارة أخرى طويلة، فعدل عن ذلك إلى ما نظمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ».[(١)]

(١) العقد النضيد (٢٠٦).

المبحث التاسع

التعقبات الواردة في ياءات الإضافة

وذلك عند قول الإمام الشاطبي:

٤١٦- نَمَاتِي (أَ)تَى أَرْضِي صِرَاطِي ابْنُ عَامِرٍ وَفِي النَّمْلِ مَالِي (دُ)مْ (لِ)ـمَنْ (رَ)اقَ (نَ)ـوْفَلاَ

من المعلوم أن ياءات الإضافة تنقسم بحسب الحرف الواقع بعدها إلى ستة أقسام: أن يكون بعدها همزة قطع مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة أو همزة وصل مقترنة بلام التعريف أو بدونها أو ليس بعدها همزة، وهذا البيت واقع في القسم السادس أعني به في الياءات التي لم تقع بعدها همزة قطع ولا وصل، بل أي حرف من حروف المعجم، وجملة المختلف فيه من ذلك ثلاثون ياءً، وقد بدأها الشاطبي بذكر الخلاف في لفظ ﴿وَمَحْيَايَ﴾ بالأنعام [(١)] فقال:

٤١٣- وَمَعْ غَيْرِ هَمْزٍ فِي ثَلاَثِينَ خُلْفُهُمْ وَمَحْيَايَ (جِ)ي بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحُ (خُ)وِّلاَ

ومما لاحظه بعض الشراح على الإمام الشاطبي أن الخلاف في ﴿وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ لم يذكره مباشرة بعد الخلاف في ﴿وَمَحْيَايَ﴾ مع وجود الدواعي لذلك من اتحاد الآية، واتفاق الحكم بفتح الياء فيهما لنافع، بل كان الفصل بينهما ببيتين، قال الإمام أبو شامة: «لو أتى بهذا البيت بعد ﴿وَمَحْيَايَ﴾ كان أولى؛ لأنه يتصل الكلام في ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾». [(٢)]

والذي يظهر -والله أعلم- أن الناظم إنما فصل بين ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾؛ لاختلاف الرواة عن نافع في الموضع الأول، واتفاقهم في الموضع الثاني، حيث قرأ قالون بإسكان ياء ﴿وَمَحْيَايَ﴾ ولورش الخلف فيها، بينما قرأ نافع بكماله بفتح الياء في ﴿وَمَمَاتِي﴾.

(١) (آية:١٦٢).

(٢) إبراز المعاني (٣٠٢).

المبحث العاشر

التعقبات الواردة في ياءات الزوائد

وذلك عند قول الإمام الشاطبي:

٤٤١- وَفِي نَرْتَعِي خُلْفٌ (زَ)كَا وَجَمِيعُهُمْ بِالِاثْبَاتِ تَحْتَ النَّمْلِ يَهْدِينِي تَلَا

هذا البيت من أواخر ما ذكره الإمام الشاطبي في هذا الباب، والخلاف المشار إليه في قوله تعالى: ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ بسورة يوسف،[(١)] فورد عن قنبل الخلاف بين إثبات الياء أو حذفها، واقترح الإمام أبو شامة أن يكون هذا البيت المشتمل على هذا الخلاف بعد قول الشاطبي:

٤٣٤- وَعَنْهُ وَخَافُونِ وَمَنْ يَتَّقِي زَكَا بِيُوسُفَ وَافَى كَالصَّحِيحَ مُعَلَّلَا

لتوارد الأسباب الداعية لذلك من اتفاق القارئ، وتطابق السورة، فقال ما نصه: «ليته وصل هذا البيت بالبيت الذي فيه ﴿يَتَّقِ﴾؛ لأن إثبات الياءين فيهما لقارئ واحد في سورة واحدة، وكلاهما في موضع الجزم وما عطف عليهما مجزوم».[(٢)]

وأورد أيضاً الإمام أبو شامة اقتراحاً آخر بتقديم هذا البيت على الذي قبله في قول الشاطبي:

٤٤٠- وَفِي الْكَهْفِ تَسْأَلْنِي عَنِ الْكُلِّ يَاؤُهُ عَلَى رَسْمِهِ وَالْحَذْفُ بِالْخُلْفِ مُثِّلَا

لتتصل الياءات المعدودة، ثم الزائدة عليها، فقال: «أو ليته قدم هذا البيت على الذي قبله لتتصل الياءات المعدودة، ثم يذكر الخارج من العدة»،[(٣)] وسدد السمين تعقب الإمام أبي شامة مع تأييد الأول: «وهذا الذي قاله صحيح بالاعتبارين

(١) (آية:١٢).

(٢) إبراز المعاني (٣١٦).

(٣) المصدر السابق.

المذكورين، ولكن الأول أنسب وأليق».[١]

والذي يظهر –والله أعلم– أن الإمام الشاطبي قدم ذكر ﴿يَتَّقِ﴾؛ لأن القراءة فيه لقنبل بإثبات الياء في الحالين موافق لطرق القصيدة وأصلها التيسير، بينما أخر ذكر ﴿يَرْتَعْ﴾؛ لأن إثبات الياء فيه لقنبل وصلاً ووقفاً ليس من طرق القصيدة، قال في النشر موضحاً هذا الأمر: «والوجهان صحيحان عن قنبل، وهما في التيسير والشاطبية، وإن كان الإثبات ليس من طريقهما، وهذا من المواضع التي خرج فيها التيسير عن طرقه، والله أعلم».[٢]

(١) العقد النضيد (٣٨٠)، رسالة علمية لنيل درجة الماجستير بجامعة أم القرى من أول باب الوقف على أواخر إلى آخر باب ياءات الزوائد، تحقيق: د. عبد الله غزاي البراق.

(٢) النشر (٢/ ١٨٧)، وانظر: غيث النفع (٣٦)، والفتح الرحماني (١٧٠).

الخاتمة

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث، والذي توصلت فيه إلى عدد من النتائج الآتية:

أولاً: المكانة الرفيعة والمنزلة العالية لمتن الشاطبية عند العلماء ومحبتهم لها وعنايتهم بها، مما يؤكد فضلها وعلو كعب مؤَّلِفها وتقدمه في العلم.

ثانياً: أن سمة الاستدراك والتعقب من السمات الظاهرة، والمعالم البارزة عند شراح القصيدة، على تفاوت بينهم في العناية بها.

ثالثاً: أهمية معرفة ودراسة تلك التعقبات على الشاطبية خصوصاً ما كان باعثها مراعاة ترتيب التراجم والأبيات والأبواب، وهو ما اقتصر عليه هذا البحث.

رابعاً: أن التعقبات الواردة على الناظم في ترتيب الأبيات على الرغم من إثرائها الجانب العلمي للقصيدة الشاطبية، وتعبيرها عن وجهات نظر القائلين بها، إلا أنها لا تقلل بحال من الأحوال من القيمة العلمية للشاطبية.

خامساً: تجلت غالبية تعقبات الشراح بعبارات الاعتذار عن الناظم، متجملة بحسن الخطاب وتمام الأدب ورد الفضل إلى أهله، فهي مسبوقة بمثل: فلو كان كذا -وكنت أود- وكان من الأولى- لكن العذر له- ولكان حسناً- وكان الترتيب يقتضي...الخ.

سادساً: أن التعقبات المتعلقة بالترتيب والتنسيق والتقديم والتأخير داخلة في باب التحسينات، واستكمال مقاصد النظم، وبيان الأولى، وليس في واحدٍ منها إشارة إلى وجود خطأ، أو وقوع خلل، كما قال الإمام ملا علي قاري: وهذه القصيدة لا يوجد فيها خلل في العبارة، وإنما غايته إجمال أو أطلاق أو فوات أولوية في مقام الإشارة.

قائمة المصادر والمراجع

١. **إبراز المعاني من حرز الأماني**: للإمام أبي شامة الدمشقي، تحقيق الشيخ إبراهيم عطوة عوض، طبع شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.

٢. **إرشاد المريد إلى مقصود القصيد**: للشيخ على محمد الضباع، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٤٠٨هـ.

٣. **تاج العروس من جواهر القاموس**: محمد مرتضى الزبيدي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٤. **التيسير في القراءات السبع**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عني بتصحيحه وراجعه: أوتوير تزل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٥. **جامع البيان في القراءات السبع**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني ود. يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٦. **الجوهر النضيد في شرح القصيد**: لأبي بكر بن الجندي، رسالة دكتوراه مقدمة من د. عبد الرزاق كامل من أول الكتاب إلى نهاية باب الإدغام في قسم القراءات بالجامعة الإسلامية.

٧. **الجوهر النضيد في شرح القصيد**: لأبي بكر بن الجندي، رسالة دكتوراه مقدمة من د. خالد بخاري من أول باب إدغام المتقاربين إلى نهاية أحكام النون الساكنة في قسم القراءات بالجامعة الإسلامية.

٨. **حرز الأماني ووجه التهاني**: لأبي محمد القاسم بن فيره الشاطبي، ضبطه وصححه وراجعه: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٩. **الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير**، عبد الواحد بن محمد المالقي، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله المقري رحمه الله تعالى.

١٠. **سراج القارئ المبتدى وتذكار المقرئ المنتهي**: للإمام علي بن عثمان القاصح، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٥هـ.

١١. **الصحاح**: لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

١٢. **شرح طيبة النشر** لأبي القاسم محمد بن محمد النويري، تحقيق وتعليق: عبد الفتاح السيد سليمان أبو سنة، مراجعة لجنة إحياء التراث الإسلامي بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر.

١٣. **الضابطية للشاطبية اللامية**، ملا علي بن سلطان قاري، تحقيق: بريك بن سعيد القرني، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٤. **طيبة النشر في القراءات العشر** للإمام شمس الدين محمد بن الجزري، اعتنى به: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٥. **العقد النضيد في شرح القصيد**: لأبي العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق د: أيمن سويد، دار نور المكتبات للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٦. **العقد النضيد في شرح القصيد**: لأبي العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي، رسالة ماجستير مقدمة من د. أحمد حريصي من أول باب الفتح والإمالة إلى آخر باب اللامات في كلية الدعوة وأصول الدين (قسم الكتاب والسنة) جامعة أم القرى.

١٧. **العقد النضيد في شرح القصيد**: لأبي العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي، رسالة ماجستير مقدمة من د. عبد الله غزاي العتيبي من أول الوقف على أواخر الكلم إلى آخر الأصول في كلية الدعوة وأصول الدين (قسم الكتاب والسنة) جامعة أم القرى.

١٨. **غاية النهاية في طبقات القراء**: لأبي الخير محمد بن الجزري، عني بنشره: ج. برجستراستر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ.

١٩. **غيث النفع في القراءات السبع**: لعلي النوري الصفاقسي، ضبطه وصححه، محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٠. **فتح الوصيد في شرح القصيد**: لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي، تحقيق:د. مولاي محمد الأدريسي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

٢١. **فرائد المعاني شرح حرز الأماني**: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن داوود الصنهاجي المعروف بابن آجُرُّوم، رسالة دكتوراه مقدمة من د. عبد الرحيم نبولسي في كلية اللغة العربية جامعة أم القرى.

٢٢. **كنز المعاني في شرح حرز الأماني**: أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري، رسالة دكتوراه مقدمة من د. عبد الرحيم العباسي من أول باب حروف قربت مخارجها إلى نهاية الأصول في قسم القراءات بالجامعة الإسلامية.

٢٣. **كنز المعاني شرح حرز الأماني**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الموصلي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤١٨هـ.

٢٤. **كنْز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني**، للإمام إبراهيم بن عمر الجعبري، تحقيق: أحمد اليزيدي، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٤١٩هـ.

٢٥. **اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة**: أبو عبد الله محمد بن الحسن الفاسي، تحقيق: عبد الرزاق بن علي إبراهيم موسى، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٢٦. **لسان العرب**: محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة السابعة، ٢٠١١م.

٢٧. **معجم مقاييس اللغة**: لأبي الحسين أحمد بن فارس، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٨. **النشر في القراءات العشر**: أبو الخير محمد بن الجزري، راجعه على الضباع، دار الفكر للنشر والتوزيع.

٢٩. **الوافي في شرح الشاطبية**: عبد الفتاح عبد الغني القاضي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

قائمة الموضوعات

الموضـــــوع	الصفحة
الملخص	٧٣
المقدمة	٧٤
التمهيد: المطلب الأول: مفهوم التعقبات	٨٠
المطلب الثاني: ترجمة موجزة عن الإمام الشاطبي	٨٢
المطلب الثالث: وصف الشاطبية وقيمتها العلمية	٨٣
المبحث الأول: التعقبات الواردة في المقدمة	٨٧
المبحث الثاني: التعقبات الواردة في ترتيب أبواب الأصول	٩٥
المبحث الثالث: التعقبات الواردة في باب إدغام الحرفين المتقاربين	٩٩
المبحث الرابع: التعقبات الواردة في باب الهمزتين من كلمة	١٠١
المبحث الخامس: التعقبات الواردة في باب الهمز المفرد	١٠٦
المبحث السادس: التعقبات الواردة في باب النقل	١٠٩
المبحث السابع: التعقبات الواردة في باب وقف حمزة وهشام على الهمز	١١١
المبحث الثامن: التعقبات الواردة في باب الإمالة	١١٧
المبحث التاسع: التعقبات الواردة في باب ياءات الإضافة	١٢٢
المبحث العاشر: التعقبات الواردة في باب ياءات الزوائد	١٢٣
الخاتمة	١٢٥
قائمة المصادر والمراجع	١٢٦
قائمة الموضوعات	١٢٩